

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣١٨

الجمعة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة بيشوب/السيد كوينلان (أستراليا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد إيليتشوف

الأرجنتين السيدة بير سيفال

الأردن السيدة قعوار

تشاد السيد غومبو

جمهورية كوريا السيدة بايك جي - آه

رواندا السيد ندوهونغيريهي

شيلي السيد يانوس

الصين السيد ليو جيايبي

فرنسا السيد دولاتر

لكسمبرغ السيدة لوكاس

ليتوانيا السيدة ياكوبونيه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون

نيجيريا السيد ساركي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



14664279 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالمبعوث الخاص نابارو، والممثل الخاص بانبوري، والسيد موغني، فضلا عن ممثلي غينيا وسيراليون وليبيريا ومالي.

تواصل جلسة اليوم التعاون الوثيق جدا من جانب مجلس الأمن بشأن تفشي فيروس الإيبولا، الذي أعلن المجلس أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونُوقشت الإيبولا آخر مرة في المجلس يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7279). وستتيح لنا الإحاطات الإعلامية التي ستقدم اليوم فرصة بالغة الأهمية لمناقشة التطور في طبيعة الأزمة، والتحديات التي تواجهها البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا على أرض الواقع، وحشد الاستجابة.

وبموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا وليبيريا ومالي وسيراليون إلى المشاركة في هذه الجلسة.

كما تحيط الرئاسة علما بالطلبات المحددة المقدمة من بعض البلدان للمشاركة عن بعد عن طريق الفيديو، وتأسف لعدم التمكن من ذلك لأسباب فنية.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد أنطوني بانبوري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا؛ والسيد ديفيد نابارو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بفيروس الإيبولا؛ والسيد توماس موغني، رئيس الصليب الأحمر الفرنسي في غينيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد نابارو.

السيد نابارو (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. لقد اعتمد المجلس قبل شهرين القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤). وكان يوما مشهودا لسببين؛ ففي ذلك الوقت، كنا ندرك أن انتشار الفيروس يزداد بسرعة كبيرة، كما أكدنا بوضوح على الحاجة إلى الاستجابة بصورة رئيسية ومكثفة. وفي ذلك اليوم، اعتمد قرار بتأييد كبير. وبالنسبة لي، يمثل اليوم أيضا يوما مشهودا. والأسباب اليوم تشكل مزيجا من الأمل والخوف. فهناك أمل نتيجة للدلائل الجيدة، ولا سيما في ليبيريا. ولكن هناك أيضا مخاوف، إذ إن الفيروس لا يرحم. فأَي تهاون من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة علينا. وأود أن أشكر مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بتفشي فيروس الإيبولا الحالي وما يترتب عنه من آثار.

لقد حدث الكثير منذ أن اجتمعنا آخر مرة. فقد اتسعت قدرات الاستجابة المتاحة أمام السلطات الوطنية والمحلية إلى حد كبير. وتقوم بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بتنسيق الدعم المقدم لما تفعله الحكومات الوطنية، وتعزيز القدرات في المقاطعات والمحافظات والأقاليم. وقد ارتفعت درجة مشاركة المجتمعات في الاستجابة. وعندما تتحمل المجتمعات المسؤولية عن الاستجابة ويوائم الشركاء ما يقدمونه من دعم، تصبح السلطات قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية. ونرى أنه عندما يجري تنفيذ استراتيجية الاستجابة تنفيذا كاملا، تنخفض حالات انتقال العدوى. وفي حين لا يزال العدد الإجمالي للحالات في ازدياد، فإن المعدل العام للزيادة قد بدأ في التباطؤ بالفعل. وذلك مؤشر طيب.

ولكن النتائج متفاوتة فيما بين البلدان المتضررة وداخلها، ونشهد الكثير من أوجه التباين. فالتوجه يميل إلى الانخفاض

والرفاه الاقتصادي. ونشجع جميع المشاركين في الاستجابة إلى موازنة ما يقدمونه من دعم لكي يتسنى للسلطات تعزيز القدرة على المجابهة، وإصلاح الأضرار الواقعة، والتعجيل بالانتعاش. ويبدأ ذلك الانتعاش الآن - حتى في أثناء تفشي المرض - بدءا باستعادة الخدمات الأساسية على وجه الخصوص. وفي الأجل الطويل، يجب علينا جميعا أن نعمل مع البلدان المعنية حتى تتمكن من إعادة البناء بصورة أفضل وأن تكون قادرة في المستقبل على الحيلولة دون وقوع أزمات صحية من هذا النوع.

وقد أظهر أعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالفعل التضامن والسخاء بتقديم المساعدة المادية والمالية إلى البلدان المتضررة. ولكن تستمر الحاجة إلى قدر هائل من الموارد وبذل الجهود المضنية لكسب المعركة. وقد حققنا هدفنا الأولي على المدى القصير المتمثل في جمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار لصالح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء الخاص بالإيولا، الذي أنشأه الأمين العام. ونشكر كل من ساهم فيه بسخاء. ويجري توزيع المبالغ التي تم الالتزام بدفعها بسرعة من أجل تمويل برامج حيوية. ولكننا بحلول نهاية العام، نود أن نرى أكثر من ذلك بكثير في الصندوق من أجل تغطية تكاليف الأولويات غير الممولة. وبالنظر إلى هذه المسألة على نطاق أوسع، فإننا نقدر أن منظومة الأمم المتحدة ستحتاج إلى مبلغ ١,٥ مليار دولار بحلول آذار/مارس ٢٠١٥ من أجل القيام بدورها في إنهاء التفشي. لقد تم التعهد بالكثير، ولكن هناك عجز يقدر بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار. وأنا على ثقة من أننا سوف نتغلب على هذا العجز.

وسوف تحتاج البلدان المتضررة أيضا إلى الدعم، بغية تمكين نظمها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومجال الرعاية الصحية من الانتعاش.

وثمة أولوية عاجلة أخرى للمستجيبين الدوليين تتمثل في أن يكونوا مكتفين ذاتيا، ومزودين بالموظفين والعتاد. ومرة أخرى،

في أماكن كثيرة على نحو كاف يعطينا الأمل الذي وصفته في البداية. ولا يزال انتقال العدوى قويا وسريعا في العديد من المواقع، ونتيجة لأن التفشي قد انتشر جغرافيا، فإننا ندرك أنه لا يزال أماننا الكثير مما ينبغي عمله. ونرى معاقل للفيروس في شمال غينيا وغرب سيراليون، وحالات عدوى جديدة في مالي. ويجب أن نبقى متيقظين ومثابرين بتقديم استجابة تتسم بالمرونة والتكيف بصورة جيدة. فإذا تراخينا في التركيز على الهدف المتوخى، سترتفع أعداد الحالات مرة أخرى، وسندفع الثمن جميعا. أما تفشي المرض وما يشكله من تهديد على المنطقة والعالم فلن ينتهي إلى أن يتم تحديد آخر حالة وعزلها وإخضاعها للعلاج.

ويعود الفضل في التقدم المحرز في مكافحة فيروس الإيولا إلى المجتمعات المحلية التي اتخذت قرارات صعبة بالتخلي عن ممارسات تقليدية توارثتها الأجيال. وكانت التعبئة الاجتماعية هي مفتاح النجاح، بدءا من عمليات الدفن الآمن لمن لقوا حتفهم، ورعاية المرضى من أجل الحد من الاتصال الجسدي، وتحسين النظافة الصحية. كما تعد الرعاية الطبية الجيدة أمرا بالغ الأهمية، وهذا يعني وحدات علاج المصابين بفيروس إيولا ومراكز الرعاية المجتمعية التي يشغلها أفراد من الموظفين الصحيين على دراية بكيفية علاج المصابين بفيروس الإيولا. ويعني تحديد الحالات بصورة أسرع، فضلا عن سرعة اقتفاء أثر مخالطي المرضى ومتابعتهم. فأينما تتوافر تلك المكونات، يتباطأ معدل انتقال المرض، ولكن في حال الافتقار إليها، تظل المجتمعات المحلية معرضة للخطر. والحقيقة أنه لا تزال هناك الكثير من المجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

وكما أكد المجلس، فالإيولا ليست مجرد أزمة طارئة في مجال الصحة العامة، بل إنها حالة طوارئ معقدة. أما الإصابة بإيولا وما ينشأ عن ذلك من خوف ووصم، فقد أثر على توفير الرعاية الصحية، والتعليم، والأمن الغذائي، والتجارة،

إيولا في ذلك الشهر. وتسارعت الحالات، وصدرت بعض التوقعات المخيفة جدا عن أسوأ ما يمكن أن يحدث من افتراضات. وبينما لم تحدث أسوأ الافتراضات هذه، إلا أن أزمة فيروس إيولا هي أزمة خطيرة جدا تهدد المنطقة بأسرها، وتشكل تهديدا عالميا. فهناك مجموعة من ثمانية بلدان شهدت حالات الإصابة بفيروس إيولا داخل حدودها، وثمة بلدان عديدة أخرى مهددة اليوم بالإصابة به.

إن بلدان المنطقة دون الإقليمية التي تواجه أعلى درجات الخطر، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، لا تملك في كثير من الأحيان القدرات أو النظم للتصدي بسرعة وفعالية لحالة إصابة بفيروس إيولا في أحد تلك البلدان. وحتى الآن، وبينما لم تحدث أسوأ الافتراضات، هناك أجزاء من ليبيريا، وسيراليون، وغينيا نرى فيها تزايدا في عدد حالات الإصابة، بل ونرى في الواقع تسارعا في بعض هذه الحالات، الأمر الذي يشكل مخاطر كبيرة وتحديات كبيرة على حد سواء.

وحالات الإصابة بفيروس إيولا هي أيضا حالات طارئة ومعقدة جدا، ومن الصعب تماما مكافحتها. وفي حين من المعلوم أن ما يزيد على ٤٠٠ ٥ شخص لقوا حتفهم، هناك بالتأكيد أكثر من ذلك بكثير ممن توفوا. إن تلك الحالات تشكل مجموع الحالات المبلغ عنها، ولكننا نعلم أن العدد الحقيقي لا شك أنه أعلى بكثير، وأن عديدين آخرين من الناس سوف يلقون حتفهم - الناس الذين لم يصابوا بالعدوى حتى الآن، والذين سوف يصابون بالعدوى، والذين سيلقون حتفهم بسبب هذا الفيروس.

ولكن إلى جانب الخسائر البشرية، يعمل فيروس إيولا على تدمير المعيشة الاجتماعية والاقتصادية في أشد البلدان تضررا. هذه رسالة سمعتها مرارا وتكرارا وبقوة شديدة من رؤساء دول غينيا، وليبيريا، وسيراليون، وكذلك من المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات، نزولا إلى مستوى رئيس

ما زالت الحكومات من أفريقيا، والأمريكيتين، وآسيا، وأوروبا سخية في مساعداتها، ولكن يلزم المزيد من العاملين المهرة في المجال الصحي، بغرض تقديم المساعدة حيثما تمس الحاجة إليها للغاية - لا سيما في المناطق النائية - نظرا لأن هناك ضرورة لتعقب هذا الفيروس واقتلعه من المكان الأخير الذي يحتبئ فيه. وسوف يتطلب ذلك كسر سلاسل العدوى من خلال تحديد جميع الحالات ومعالجتها، والاستدلال على المخالطين لها، من أجل أن يكون الجميع في غرب أفريقيا وما وراءها في مأمن منها.

وكلما طال تفشي فيروس إيولا، يكون أثره أكبر في البلدان المتضررة، وتكون فرصة امتداده إلى بلدان أخرى أكبر. وسوف يتطلب ذلك استجابة متواصلة وعاجلة من المجتمع الدولي. أولا، يجب أن نخفف من خطر فيروس إيولا على الصحة، والتنمية، والسلام، والأمن من خلال وقف تفشيه في أسرع وقت ممكن. ثانيا، يجب أن نكفل الحفاظ على الخدمات الأساسية وعلى الاستقرار. ثالثا، يجب أن نبدأ بالنظر في تحقيق الانتعاش، وتدارس ما سينطوي عليه.

وكما يعلم المجلس جيدا، إن النظم والمؤسسات القوية هي أساس السلام والإزدهار. فلنبدل قصارى جهدنا لكفالة عدم تفشي مثل هذا الوباء أبدا مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد نابارو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بانبوري.

السيد بانبوري (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون حاضرا في مجلس الأمن لتبادل آخر التطورات بشأن أزمة فيروس إيولا، ومواجهتها من قبل بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيولا.

عندما اجتمع مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر واتخذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، أصيب قرابة ٥٠٠٠ شخص بفيروس

مراقبة البنى التحتية، أو الطرق والبنية التحتية للنقل، أو البنية التحتية للاتصالات؛ كما لا تملك الأمم المتحدة أو الشركاء من المنظمات غير الحكومية هذا النوع من البنى التحتية والتواجد الجغرافي في جميع أنحاء تلك البلدان، الأمر الذي أصبح ضروريا الآن من أجل مكافحة هذا المرض بشكل فعال.

ولقد قرر الأمين العام، لجزء من جميع هذه الأسباب، إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، عقب اتخاذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) بالإجماع وقرار الجمعية العامة ١/٦٩. والاهتمام الذي أولاه مجلس الأمن لأزمة فيروس إيبولا بالغ الأهمية، على ما اعتقد، في تعبئة الإرادة السياسية الدولية والموارد اللازمة لمكافحة هذا المرض بفعالية.

وفي أول ٣٠ يوما من وجود بعثة الأمم المتحدة، كان تركيزنا منصبًا جدا على نشر القدرات اللازمة على أرض الواقع. وما كنا نحاول تحقيقه في غضون ٣٠ يوما من حيث جمع المعلومات، وتحليلها، والتخطيط، والنشر، وإنشاء القدرة التشغيلية هو أمر عادة ما تستغرق بعثة تابعة للأمم المتحدة عدة أشهر للقيام به على نحو تسلسلي، وحاولنا أن نفعل كل ذلك في وقت واحد وجمعه أساسا في فترة ٣٠ يوما. وأعتقد أننا نجحنا في ذلك إلى حد كبير. فأرسلنا وجودا لنا في أربعة بلدان؛ ونحن نعمل في ثلاثة بلدان منها هي الأكثر تضررا. ولدينا أفرقة القيادة والقدرة التشغيلية اللازمة للقيام بعمليات بعثة الأمم المتحدة. ونعمل بالإضافة إلى ذلك على نشر المزيد والمزيد من الموظفين ليس في مجرد البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، ولكن في المواقع النائية في تلك البلدان، حيث يتزايد انتشار المرض، وحيثما يتعين علينا أن نكافحه في نهاية المطاف.

وأود أن أتوقف هنا دقيقة للحديث عن التطورات التي وقعت اليوم فيما يتعلق بمالي. وفي حين ذكرت بأن البعثة باشرت أعمالها في ثلاثة بلدان، ورسخت وجودها في أربعة بلدان، اليوم وعقب إجراء مشاورات مع رئيس مالي السيد

مقاطعة. وحتى عندما لم يعد فيروس إيبولا مرضا منتشرا جدا في مجتمعاتهم المحلية، فإن آثاره الترددية قد انتشرت على نطاق واسع في اقتصادات هذه المجتمعات المحلية وسبل عيشها.

وهناك العديد من الإحصاءات التي يمكنها أن توضح تأثير فيروس إيبولا الذي يتجاوز الآثار الصحية. فقد أفاد وزير المال الليبيري مؤخرا أنه، في حين كان متوقعا للاقتصاد الليبيري أن ينمو بنسبة ٥,٩ في المائة، من المتوقع الآن أن يقلص بنسبة ٠,٤ في المائة. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن هناك ما يزيد على ٣٣٠٠ ٣ يتيم بسبب فيروس إيبولا. وفي البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، أغلقت ١٠ ٠٠٠ مدرسة أبوابها، وثمة أكثر من مليوني طفل من الذين ينبغي أن يكونوا في المدارس غير قادرين على الذهاب إليها. وأفاد البنك الدولي أن ٤٦ في المائة من أفراد القوى العاملة في ليبيريا وقت اندلاع أزمة فيروس إيبولا باتوا عاطلين عن العمل الآن - أي نحو نصف أفراد القوى العاملة فقدوا وظائفهم منذ بداية تفشي المرض.

وبما أن الفيروس ينتشر في البلدان، فإن أحد الآثار الناجمة عن كل ذلك هو أن احتياجات حكوماتها للتصدي له - بما في ذلك الاحتياجات المالية - تتزايد إلى حد كبير، بينما الإيرادات الحكومية آخذة في التناقص. لذلك، فإن الفجوة بين الوسائل المتاحة والاحتياجات تزداد اتساعا على أساس يومي تقريبا. وهناك العديد من التحديات التشغيلية الكبيرة الناجمة عن أزمة فيروس إيبولا. وأحد أكثرها صعوبة هو طبيعته غير المعروفة. إن العالم لم يواجه على الإطلاق أزمة كهذه من قبل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تلك البلدان؛ ونظمها للرعاية الصحية؛ ومجتمعاتها؛ ولا حتى خبراء الصحة في الأمم المتحدة. لذلك، نحن مضطرون إلى محاربة هذا العدو الخفي بالأدوات التي نصنعها ونستخدمها في الوقت نفسه.

بالإضافة إلى ذلك، إن أكثر الحكومات والبلدان تضررا لا تملك نظما متطورة، سواء كانت نظم الرعاية الصحية، أو

التشغيلية؛ تعبئة الموارد البشرية، لا بالنسبة للبعثة فحسب بل فيما يتعلق بالقائمين على اقتفاء أثر مخالطي المرضى؛ التعبئة الاجتماعية؛ ودفع أجر العاملين. ولن تضطلع البعثة بنفسها بجميع تلك الأنشطة. وسنعمل على القيام ببعضها، ولكن يجري الاضطلاع بمعظمها من قبل آخرين، بما في ذلك شركاء وكالة الأمم المتحدة العاملين في إطار البعثة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور هام في السيطرة على الأزمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لمنظمة أطباء بلا حدود، التي التقيت بأعضائها في جميع رحلاتي واستفدت كثيرا من مشورتهم. وقامت المنظمة بعمل ممتاز في التعامل مع أزمة فيروس الإيبولا منذ بداية انتشاره في آذار/مارس.

وكما أشار المبعوث الخاص للأمين العام، بدأنا نشهد تحسينات كبيرة في الاستجابة للأزمة. لقد تلقينا أنباء مشجعة للغاية. ونعلم أن سيناريو أسوأ الافتراضات للانتشار السريع لم يتحقق. إذ تنخفض الحالات الجديدة كل أسبوع أو على الأقل تشهد استقرارا. ومن حيث الاستجابة، توضح أرقام منظمة الصحة العالمية الأخيرة أنه بالنسبة للحالات المعروفة، نحقق ٥٥ في المائة من أهدافنا من حيث عزل الحالة، و ٨٧ في المائة بالنسبة لدفن الحالات. تلك الإنجازات كبيرة للغاية مقارنة بالحالة التي كنا عليها حينما اجتمع المجلس في وقت سابق بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7279). بيد أننا بعد ما يكون عن إنهاء الأزمة. أولا تبدو تلك الأعداد أفضل مما هي عليه، لأنها تشير إلى حالات العزل والدفن الآمن للحالات المعروفة. لكن العدد الفعلي لحالات الإصابة أعلى بكثير، وعليه ستكون نسب الإنجاز أقل بكثير. وحتى بينما نشهد تقدما هاما في بعض المناطق، نرى انخفاضات شديدة في مناطق أخرى مع تسارع وتيرة الإصابات. وتواجه غينيا تحديدا بعض الصعوبات. ولم تحظ بالاهتمام والموارد من المجتمع الدولي مثلما حصلت ليبريا وسيراليون. وبالرغم من ارتفاع أعداد

كايتا، أصدر لنا الأمين العام توجيهات بالتواجد على الفور في مالي لدعم الجهود الوطنية التي يبذلها البلد للسيطرة على المرض قبل أن ينتشر. ويستعين الأمين العام بالدروس الهامة المستفادة من الأزمة الحالية ويصر على أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة في مرحلة مبكرة بشأن الأزمة في مالي، قبل أنه يكون لها نوع من التأثير المدمر الذي تشهده بعض البلدان المجاورة لمالي.

وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بعثة فريدة من نوعها، مصممة بسبل عديدة لمواجهة أزمة فريدة غير مسبوق. إنها فريدة من نواح كثيرة. فهي أول بعثة تعنى بحالات الطوارئ الصحية، والبعثة الأولى على نطاق منظومة الأمم المتحدة. والبعثة، في جوهرها، بعثة لإدارة الأزمات لها هدف واحد يتمثل في وقف انتشار فيروس الإيبولا. وهذا هو الهدف الوحيد للبعثة. كما أنها فريدة نظرا للطريقة التي صممت بها، إذ أنها تركز على الأمور التي يجب أن تحققها، بما في ذلك الدفن الآمن، وعلاج الحالات، واقتفاء أثر الأشخاص المخالطين للمرضى وتعقبهم. وهذا يعني أن البعثة تركز وتتمحور حول النتائج التي يجب أن تحققها، بدلا من المدخلات المقدمة إليها. لقد وضعنا خطة شاملة لـ ٣٠ و ٦٠ و ٩٠ يوما، اقترانا بخطة تنفيذية تستند إلى الأهداف الراسخة في خطة الـ ٣٠ والـ ٦٠ والـ ٩٠ يوما.

والخطة التنفيذية شرط ضروري للنجاح. ونحن بحاجة إلى خطة قابلة للتحقق ومن شأنها بلوغ الأهداف المحددة، في حال تحققها. وذلك عنصر أساسي لحسن إدارة الأزمات وإحدى القيم التي تقدمها البعثة. ويحظى عملنا في منطقة العمليات - تلك النتائج التي أشرت إليها للتو، بما في ذلك تحديد الحالة، والدفن الآمن، وعلاج الحالات وما إلى ذلك - بالدعم من خمسة أنشطة تمكينية أساسية: الخدمات اللوجستية؛ إدارة المعلومات، وهي أمر أساسي من أجل تحقيق الأهداف

كما أود أن أسلط الضوء على أننا لا نعلم الاستراتيجية الناجحة فحسب، بل بعض العوامل الكامنة للنجاح. وإضافة إلى الخطة التي أشرت إليها من قبل، لا بد من وجود قيادة حكومية قوية وهيكل قائم لإدارة الأزمات. ويسرنى أن أقول إن الحكومات في سيراليون وغينيا وليبيريا اضطلعت بدور قيادي، وهناك دعم قوي من البعثة والشركاء الآخرين لهيكل إدارة الأزمات. ويعمل ذلك الهيكل بدرجات متفاوتة، ولكنه موجود في كل بلد. كما نحتاج إلى كفالة وجود استجابة دولية متسقة ومنسقة. مرة أخرى، أعتقد أن الأمور تتحسن بشكل يومي في كل بلد من البلدان الثلاثة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الذي تضطلع به البعثة. بيد أنه من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للسيطرة على هذه الأزمة. كان تغيير الظروف المحيطة بانتشار الوباء صعباً وكان السعي إلى تحقيق انخفاض في أعداد حالات الإصابة شاقاً للغاية. والوصول بحالات الإصابة إلى مستوى الصفر سيكون أمراً أكثر صعوبة بكثير. فكم الجهد والموارد والقائمين على اقتفاء أثر مخالطي المرضى والتنقل والعمل الشاق في المناطق النائية اللازم للوصول بحالات الإصابة إلى مستوى الصفر سيكون كبيراً للغاية. أمامنا معركة طويلة.

وأحد أكبر التحديات التي نواجهها ازدياد الانتشار الجغرافي للمرض، مما وسع بقدر كبير متطلبات توفير الموارد على أرض الواقع. ولذلك، ومن أجل أن نستبق المرض - وعدم التعامل معه برد الفعل، بل التمكن من دحره أينما كان - فإننا بحاجة ليس إلى المزيد من الانتشار الجغرافي للقدرات فحسب، بل إلى زيادة القدرة على التنقل وإلى القدرة على تنفيذ استجابة سريعة، تشمل مقتضى أثر مخالطي المرضى والخبراء الصحيين وقدرات المختبرات والتعبئة الاجتماعية وأفرقة دفن الموتى والبنية التحتية اللازمة لذلك. وهو أمر صعب للغاية ولكنه ضروري بصورة مطلقة.

حالات الإصابة في البلدين، فإن تعقيد الاستجابة في غينيا لطائفة من الأسباب تتعلق بالتشتيت الجغرافي، وجوانب بعض المجتمعات المحلية، والشواغل الأمنية، فضلاً عن الموارد من المجتمع الدولي، يجعل التحديات جسيمة بشكل خاص في تحقيق السيطرة على الأزمة في غينيا. ونتيجة لذلك، تقوم البعثة بتعزيز اهتمامها بالحالة في غينيا وتحاول تركيز الموارد الإضافية هناك، حتى بينما نحاول بذل كل ما في وسعنا من أجل دعم الجهود المبذولة في ليبيريا وسيراليون.

وأود أن أبرز أحد أهم أسباب النجاح في المجالات التي أحرز فيها تقدم، وعلى نحو ما أشار إليه المبعوث الخاص نابارو: تضطلع المجتمعات المحلية ذاتها بإجراءات وتغيير سلوكها من أجل حماية نفسها. وكان ذلك أمراً ضرورياً للغاية، ولا فضل للأمم المتحدة على الإطلاق في الأعمال والإجراءات التي تضطلع بها المجتمعات المحلية. ومع ذلك، يجب القول إن السبب الآخر في التقدم الهام المحرز هو استجابة الحكومات، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أننا تمكنا من إثبات أن الاستراتيجية التي اعتمدها تحقق تقدماً حينما نطبقها. إنها تحقق نجاحاً. وذلك أمر مشجع للغاية، ولكنه يطرح أيضاً تحديات كبيرة، لا سيما أن الاستجابة التشغيلية اللازمة بالغة التعقيد. وتتطلب إدارة الكثير من عناصر العمل. إنها معقدة من الناحية العملية وتتطلب موارد مكثفة. وتتطلب الاستجابة الكثير من الأفراد والهيكل الأساسية والأصول للقيام بكل ما هو مطلوب في مجال مواجهة تفشي فيروس إيبولا. ويعني ذلك أن الهدف الذي تحدث عنه السيد نابارو، الذي تتشاوره جميعاً - والمتمثل في عدم انتقال حالات إصابة جديدة بالفيروس وحيثما يمكن أن نشهد علاج الحالة الأخيرة للإصابة - سيتطلب زيادة هائلة في الموارد في الميدان في منطقة جغرافية شاسعة. ولن نتمكن من تحقيق النجاح من خلال العمل في العواصم فحسب، وهو أقل بكثير في أكر.

إيولا. وبالرغم من أن الوحدة شيدت في زمن قياسي، فقد بدأ تشغيلها بفضل الجهود المتميزة للتعبئة التي بذلتها منظمة أطباء بلا حدود في ماسنتا، الواقعة في منطقة الغابات في غينيا، والالتزامات التي قطعتها السلطات الفرنسية والغينية على جميع المستويات. وتمثل المنطقة البؤرة الأصلية للوباء، حيث ما فتئ يتنشر الآن لتسعة أشهر بلا هوادة. وألحق الوباء الضرر بجميع قطاعات السكان بدون تمييز. وفي ماسنتا، يحال المرضى إلى المركز أو يصلون من تلقاء أنفسهم لتلقي الرعاية الطبية. ونظرا للأمال العريضة التي يشعر بها القائمون على جهود الاستجابة في مركز ماسنتا، يوفر المركز ميزة إضافية في شكل بعث الأمل في النجاة في نفوس المرضى. وبالرغم من ذلك، لن يتمكن المركز وحده من كبح جماح ذلك الوباء المرعب.

وفي الوقت الحالي، يحتاج مرض إيولا ماسنتا بشكل حاد. وتتغلب أفرقتنا على التحديات، الواحد تلو الآخر من أجل زيادة قدراتنا بأسرع ما يمكن، ولكنها غير قادرة على تلبية الاحتياجات بالكامل. ويشكل إنشاء قنوات لإيصال المؤن الضرورية وحشد الموظفين الطبيين وغير الطبيين الدوليين شرطين لازمين لتعزيز قدراتنا على الاستجابة في أقرب وقت ممكن. كما أن كفاءة الأمن البيولوجي لموظفي العملية يشكل جزءا محوريا للأنشطة.

ولا يزال الوباء في غينيا خارج نطاق السيطرة. وفي الأسابيع الأخيرة، حدثت زيادة في حالات الإصابة في مناطق انتشار العدوى واكتشفت حالات جديدة في مقاطعات جديدة وظهرت العدوى مرة أخرى في مناطق كانت تعتبر خالية من المرض. وبدأت تظهر آثار حشد الجهود الدولية على أرض الواقع. ولذلك، نرحب بالالتزامات التي قطعتها الحكومات والأمم المتحدة والجهات الفعالة الإنسانية. وبالرغم من ذلك، فإن انتشار فيروس إيولا يسبق جهودنا دائما بخطوة. فالوباء يسبقنا ويجبرنا على رد الفعل في ضوء الضرورة

وفي الختام، أرى أنه ينبغي أن نكون مسرورين للغاية، كما قال السيد نابارو في ملاحظاته، بالتقدم المحرز. وينبغي أن يشعر المسؤولون عن ذلك، لا سيما الحكومات والمجتمعات المحلية، فضلا عن مجتمع المنظمات غير الحكومية، بالكثير من الفخر بإنجازاتهم.

ولكننا غارقون في خضم أزمة فيروس إيولا هذه - وهي أزمة خطيرة للغاية، تمثل اليوم وستمثل غدا تهديدا خطيرا للغاية للسكان والمجتمعات المحلية والبلدان المتضررة الآن، فضلا عن البلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم. وما دام مرض فيروس إيولا موجودا ومنتشرا في بلد واحد، فإننا نعلم أنه يشكل خطر على جميع البلدان.

وهذا تحد فريد. واهتمام مجلس الأمن جدير بكل ترحيب. وفي الوقت الحالي، علينا أن نعمل بجدية ويجب أن نعمل بسرعة ولا بد أن نعمل بذكاء، وعلينا أن نعمل حتى القضاء على المرض.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بانوري على إحاطته الإعلامية الحسنة التوقيت والشاملة.

أعطي الكلمة الآن للسيد توماس موشي.

السيد موشي (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشيد بتكريس المجلس اهتمامه للواقع في الميدان، على نحو ما يدل عليه إعطائي الكلمة.

دأب الصليب الأحمر الفرنسي على العمل إلى جانب الصليب الأحمر الغيني منذ نيسان/أبريل في مكافحة أزمة فيروس إيولا من خلال الأنشطة المجتمعية. وأنا الآن أتحمّل المسؤولية الثقيلة عن عرض معاناتنا اليومية مع فيروس إيولا والواقع الصعب كل يوم، فضلا عن الأمل بأن يؤدي العمل العالمي المنسق إلى احتواء الوباء بأسرع ما يمكن.

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استقبل الصليب الأحمر الفرنسي أول مجموعة من المرضى في الوحدة الأولى لعلاج

اضطر بعضهم للتنقل بصورة مستمرة، وبعضهم تخلى عنهم أزواجهم وأطفالهم، بدون كلمة، وبعضهم فقدوا ذويهم.

واليوم، لا يزال دورنا ودور المجتمع الدولي، في المقام الأول، مساعدة هؤلاء المسؤولين عن تقديم الرعاية الذين تتجلى جهودهم بشكل مطرد من المستوى الوطني إلى العالمي، ومن كل مجتمع محلي إلى كل حالة تفش للوباء، وإلى كل أسرة متأثرة.

ولا يزال عدم ثقة السكان يؤدي إلى تفويض مهمة العاملين الغينيين، سواء كانوا من الصليب الأحمر الغيني أو العسكريين أو المجتمع المدني. ومن ثم، يبقى رفع الوعي أمراً أساسياً لإيجاد قاعدة مرجعية فعالة. ويجب الاضطلاع بتلك الأعمال يوميا.

وخلال اجتماع التنسيق الصباحي في ماستنا، حددت حالات تفش جديدة للمرض. وتغادر أفرقة التوعية لفتح أبواب المجتمعات المحلية أمام المتطوعين من الصليب الأحمر الغيني، وهم المسؤولون عن رصد حالات مخالطي المرضى.

وفي بعض الأحيان نمنى بالفشل أمام المقاومة الثقافية الكاسحة والشعور المؤلم بأن المعاناة لن تنتهي إطلاقاً. وإذا لم تتمكن من الوصول إلى المجتمع المحلي، لن تتوقف مسارات انتقال الفيروس في الوقت المناسب. وينتقل المرض من هنا إلى هناك، رهنا بعمليات تنقل السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة الحدودية. ولتحقيق النجاح، علينا أن نتجاوز توجيه رسائل التوعية التقليدية وأن نكسب ثقة وانتباه السكان أينما يعيشون. ولا يمكننا دحر فيروس إيبولا بدون مشاركة السكان المتضررين وإسهاماتهم.

وباعتبارنا عضواً وطنياً في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعلى نحو ما يلاحظ زملاؤنا من المنظمات غير الحكومية في خط مواجهة أزمة فيروس إيبولا،

الإنسانية، بدون القدرة على توقع انتشاره أو الحد منه. وتعزيز جهود التعبئة الدولية أمر ضروري لاتخاذ إجراء ملموس لتلبية الاحتياجات في الميدان. وعلاوة على ذلك، من الضروري بذل جهود متنوعة لضمان التنفيذ المناسب لجميع العناصر المطلوبة في هذه المعركة.

وتستند أعمال الصليب الأحمر إلى خمس ركائز لاستراتيجيته للمواجهة وهي: توفير الرعاية الطبية وتنفيذ إجراءات دفن الجنائز بطريقة مأمونة وبكرامة؛ والتطهير؛ ورفع الوعي والاتصال؛ ورصد مخالطي المرضى؛ والدعم النفسي للسكان والموظفين في الميدان. وتنسيق تلك العوامل حول مناطق تفشي الوباء سيمكننا يوماً ما من احتواء الوباء. وعلى أرض الواقع، ثمة دور أساسي لاجتماعات التنسيق اليومية، التي تستضيفها وحدة تنسيق جهود مكافحة فيروس إيبولا في المقاطعة، في كفالة بذل تلك الجهود، لا سيما تلك المتصلة بأوجه التأزر.

وضمن الأنشطة غير الطبية الأساسية المكافحة، لا بد أن نبرز أهمية الأنشطة التي ننفذها، بشجاعة، منذ بداية تفشي الوباء متطوعو الصليب الأحمر الغيني وهي: نقل المرضى والتطهير وضمان العمليات المأمونة لدفن الموتى. ومنذ آذار/مارس، استجاب المتطوعون لتحذيرات بشأن حالات إصابة مشتبهاً بها ووفيات في المجتمعات المحلية. وهم من كانوا معرضين للخطر من الناحيتين المعنوية والبدنية على السواء. فهم يخاطرون بالتعرض للإصابة بالوباء بالعمل في أشد المجتمعات تضرراً ومخالطة الأشخاص الذين يعانون. وهم ينقلون المرضى ويعيدون الجثامين في أكياس الجثث. وهي مهمة مروعة يقوم بها متطوعو الصليب الأحمر الغيني بعزم. وسيؤدي التزامهم إلى كسر حلقات انتقال الوباء وعودته للظهور حالياً ومستقبلاً.

ومرة أخرى أود أن أبرز للمجلس إعجابي هؤلاء المتطوعين الذي يتعرضون يوميا للوصم من أسرهم وجيرانهم. وفي ماستنا،

الذي يضطلع بمهام في غينيا لا تدخل تقليديا ضمن ولايته، بدور مفيد للغاية من خلال بنائه لمراكز للرعاية والنقل الجوي للأفراد والبضائع.

وفي الختام، أود أيضا أن أقول إن غينيا بلد رائع، ولديها إيجابيات حقيقية، وإن الغينيين شعب رائع وكريم. ورغم الإيولاء، تستمر الحياة هناك ويجب أن تستمر. ولم يجر بعد تحديد الآثار غير المباشرة لهذا الوباء، ولكننا نعرف بالفعل أن الخدمات الصحية قد تضررت بشكل كبير وأن الأمن الغذائي يمكن أن يصبح مصدر قلق حقيقي وأن الوتيرة الشاملة للتنمية قد تباطأت. وبوصفنا أطرافا إنسانية فاعلة، فإن هدفنا الرئيسي يتمثل في المساعدة على احتواء الوباء، ليس لأسباب صحية فحسب، ولكن أيضا من أجل انطلاق وتيرة التنمية من جديد.

أشكر المجلس على اهتمامه وآمل أن تسهم هذه الشهادة في النظر الكلي لمجلس الأمن في هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد موغني على إحاطته الإعلامية، وأشيد على وجه الخصوص بعمله المتميز مع الصليب الأحمر الفرنسي على الخطوط الأمامية في غينيا. وأود أن أنوه أيضا بالسيد بانبوري وموظفيه الذين يعملون أياما طويلة في مكافحة فيروس الإيولاء. وأعتقد أن الساعة في غانا الآن تشير إلى منتصف الليل، لذلك فإننا نقدر للغاية مشاركتهم.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

” يؤكد مجلس الأمن من جديد قلقه البالغ إزاء تفشي إيولاء على نطاق غير مسبوق في أفريقيا، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإزاء تأثير فيروس إيولاء في غرب أفريقيا، ولا سيما في سيراليون وغينيا وليبيريا. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول

فإن تنفيذنا لأعمالنا يشكل تحديا جديدا. ويدرك المجلس الصعوبات التي نواجهها في حشد الموارد البشرية المؤهلة المستعدة للانتشار في الميدان لمواجهة وباء معقد. وإلى جانب الموظفين الطبيين، نحن بحاجة إلى الاختصاصيين في مجال المياه والصرف الصحي، والمنسقين الميدانيين، والإداريين وموظفي اللوجستيات، والعديد من المواهب الأخرى. ويمكن للتغطية الواسعة في وسائل الإعلام واتخاذ بعض القرارات بشأن إدارة عودة الموظفين الذين أصيبوا بالمرض في الميدان أن تؤثر على تعيين المواهب الدولية. والتزامات الدول بكفالة الإجراء الطبي المأمون أمر أساسي لتقديم أفضل ضمانات لجميع المشاركين، بصرف النظر عن جنسياتهم.

أخيرا، دعونا لا ننسى زملاءنا الغينيين الذين يجب أن يتمكنوا، في حال إصابتهم بالعدوى، من الحصول على أعلى درجات الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي. ويتمثل التحدي الكبير الآخر في الأمور اللوجستية ذات الصلة بتوريد المنتجات الأساسية إلى المناطق التي قد تكون نائية جدا. إن إنتاج وشراء ونقل تلك المواد المهمة للغاية يمر عبر سلسلة إمداد غير مستقرة، وقد يؤدي أي تعطيل للعملية إلى تباطؤ تلك الأنشطة أو حتى وقفها.

وفي خضم هذه الأحوال المتوترة وغير المؤكدة، لا يزال بوسعنا العثور على عدد قليل من النهايات ”السعيدة“: المريض الذي شفي ويقود اجتماعات التوعية المجتمعية؛ ودار الحضانة التي ترحب بأطفال المرضى وتسعى جاهدة لتقديم الدعم لهم؛ والفرح الذي يغمر أفرقتنا عندما يفتح مجتمع محلي أبوابه للاستجابة ويتم كسر دوامة العدوى. وتتحقق تلك الانتصارات الصغيرة بفضل العاملين في الميدان، وغالبا ما تتم بفضل التضامن بين الأشخاص في الميدان، أيا كان انتمائهم المؤسسي: الصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو وكالات الأمم المتحدة. ويقوم برنامج الأغذية العالمي،

ويقر مجلس الأمن بالخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة مالي، بما في ذلك تعيين منسق الشؤون المتصلة بمحادث إييولا ليتولى قيادة جهود التصدي المبذولة على صعيد الحكومة ككل. ويؤكد مجلس الأمن على أهمية تأهب جميع الدول الأعضاء لكشف ما يُشبه فيه من حالات الإصابة بفيروس إييولا والوقاية منه والتصدي له وعزل المصابين به والتخفيف من آثاره سواء داخل الحدود أو عبرها، وكذلك أهمية تعزيز تأهب جميع بلدان المنطقة. ويشير مجلس الأمن إلى لوائح الصحة الدولية (٢٠٠٥)، التي تهدف إلى تحسين قدرة جميع البلدان على كشف جميع تهديدات الصحة العامة وتقييمها والإبلاغ عنها والتصدي لها.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إييولا من أجل توفير القيادة والتوجيه بصفة عامة للأعمال التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تقوم الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع البعثة وفي حدود ولاية وقدرات كل منها، بتقديم المساعدة العاجلة للحكومات البلدان الأكثر تضررا.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود الحاسمة والبطولية والمجردة من الأنانية التي يبذلها طليعة المتصددين لوباء إييولا في أفريقيا الغربية، بما في ذلك العاملون الوطنيون في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية، والمربون، وأعضاء أفرقة الدفن، وكذلك العاملون الدوليون في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية الذين تساهم بهم الدول

الأعضاء في المنطقة لما قدمته من مساهمات حاسمة وما تعهدت به من التزامات هامة بمواصلة قيادة الجهود المبذولة في الميدان من أجل التصدي لتفشي إييولا، وكذلك بمعالجة ما لتفشي إييولا من تداعيات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وإنسانية في المجتمعات المحلية، بما في ذلك في الأمن الغذائي، وتلبية الحاجة إلى التخطيط لتعافي المنطقة في الأجل الطويل، وذلك بدعم جهات عدة منها لجنة بناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن استمرار الحاجة إلى بذل جهود حثيثة فيما يتعلق باقتفاء أثر مخالطي المصابين والتعبئة الاجتماعية وإشراك المجتمعات المحلية، وخاصة خارج المناطق الحضرية الرئيسية في البلدان الأكثر تضررا.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إييولا تعزيز التنسيق مع حكومات سيراليون وغينيا وليبيريا وجميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الشركاء الشنائيون والمنظمات المتعددة الأطراف، ومنها اتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، من أجل تحديد الثغرات التي تعترى جهود التصدي للأزمة بسهولة أكبر، والاستفادة من جميع المساعدات المقدمة في إطار التصدي لإييولا بشكل أوفى وأكثر كفاءة وخاصة على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تعجيل الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وجود البعثة وأنشطتها على مستوى المناطق والمقاطعات خارج العواصم.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حالات الإصابة بفيروس إييولا المبلغ عنها مؤخرا في مالي.

المتعلقة بوباء إيبولا، والعاملين السريريين المخصصين والمدربين والخدمات السريرية في وحدات العلاج من فيروس إيبولا ووحدات العزل، والعلاجات واللقاحات ووسائل التشخيص اللازمة لعلاج المرضى والحد من الإصابة بفيروس إيبولا أو انتقاله أو منع الإصابة به أو انتقاله، ومعدات الوقاية الشخصية لطليعة المتصددين للوباء. ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، إلى تيسير تقديم تلك المساعدة على الفور إلى أكثر البلدان تضررا.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الطابع الدينامي للاحتياجات على الأرض في البلدان الأكثر تضررا يتطلب من المجتمع الدولي أن يتوخى المرونة في استجابته على نحو يمكنه من التكيف مع الاحتياجات المتغيرة والاستجابة على نحو سريع للموجات الجديدة من الوباء.

”ويحث مجلس الأمن بقوة الدول الأعضاء وشركات الطيران والشحن البحري على المحافظة على روابط التجارة والنقل مع البلدان الأكثر تضررا، بما يتيح الاستفادة في الوقت الملائم من جميع الجهود الرامية إلى احتواء تفشي فيروس إيبولا داخل حدود المنطقة وعبرها، وعلى تطبيق البروتوكولات المناسبة في مجال الصحة العامة في الوقت نفسه. وإذ يقر مجلس الأمن بما يمكن أن يكون لتدابير الفحص المناسبة من دور هام في وضع حد لتفشي الفيروس، فإنه يعرب عن قلقه المتواصل حيال الأثر الضار المترتب عن عزل البلدان المتضررة نتيجة للقيود المفروضة على التجارة معها والسفر منها وإليها، وكذلك أعمال التمييز ضد مواطني سيراليون وغينيا وليبيريا ومالي، بما في ذلك الناجون من عدوى إيبولا وأسرههم أو المصابون بالمرض.“

الأعضاء من مختلف المناطق والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. ويعرب مجلس الأمن عن تعازيه لأسر ضحايا وباء إيبولا، بمن فيهم المتصدون الوطنيون والدوليون للوباء. ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية على مواصلة تلبية الحاجة الماسة للموظفين الطبيين، وسد العجز في المجالات الرئيسية ومنها الحاجة إلى موظفين من ذوي الخبرة في مجالي الصرف الصحي والنظافة الصحية.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة لتطبيق الترتيبات الأساسية الرامية إلى تيسير نشر العاملين في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية في البلدان المتضررة على نحو فوري ومستدام ودون عراقيل، ويشمل ذلك قدرات الإجلاء الطبي، وتوفير العلاج ووسائل النقل. ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتوفير قدرات الإجلاء الطبي للعاملين في مجالي الصحة والإغاثة الإنسانية، بالإضافة إلى سائر خيارات العلاج في مكان وقوع الإصابة.

”ويشير مجلس الأمن إلى الجهود الجبارة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية توسيع نطاق الاستجابة المنسقة لوباء إيبولا، والتقدم الهام المحرز في الميدان نتيجة لهذه المساهمات. وفي هذا الصدد، يشيد مجلس الأمن بالدول الأعضاء التي افتتحت وحدات للعلاج بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، والتي وفرت أشكالا أخرى من الدعم في البلدان المتضررة. ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف على الإسراع في توفير الموارد والمساعدة المالية، بالإضافة إلى المختبرات المتنقلة، والمستشفيات الميدانية من أجل تقديم الرعاية الطبية غير

وفي مؤتمر القمة لمجموعة الـ ٢٠ المعقود في بريسبن في الأسبوع الماضي، أكد القادة التزامهم بكفالة بذل جهد دولي من أجل "إخماد" انتشار الوباء. والاستجابة التي يجري حشدتها، بقيادة البلدان المتضررة وبتنسيق من بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا بدأت تؤتي ثمارها.

سأدلي الآن بثلاث نقاط موجزة.

أولاً، إن الرضا عن الذات هو أسوأ أعدائنا. وقد بدأ المنحنى الوبائي في الهبوط. وإننا نحرز تقدماً صوب تحقيق هدف الانتهاء من ٧٠ في المائة الأولية من عمليات العزل والعلاج والدفن الآمن بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر. وبدأنا نرى تغييرات سلوكية هامة يمكن أن تساعد على احتواء انتشار الفيروس. ولكننا لم نحقق غايتنا بعد. والمكاسب التي تحققت حتى الآن يمكن أن تتراجع بسهولة. ووتيرة انتشار فيروس إيبولا قد تباطأت في بعض المناطق - حيث انخفضت إلى قرابة ٨٠ حالة جديدة أعلن عنها في ليبيريا الأسبوع الماضي، من ذروة بلغت أكثر من ٤٥٠ حالة في الأسبوع - ولكن الفيروس ما زال ينتشر ويراعغ. رأينا أيضاً تضرر المزيد من البلدان، حيث أبلغ عن ظهور حالات للإصابة بفيروس إيبولا في مالي. والأمثلة من السنغال ونيجيريا تثبت إمكانية دحر الإيبولا. ومن الأهمية بمكان أن تعزز دول المنطقة تأهبها وتيقظتها للحد من الخطر. وبشكل أعم، يمكن لتدابير فرز مناسبة أن تؤدي دوراً هاماً في وقف انتشار الوباء.

ثانياً، يجب أن تتكيف الاستجابة مع الطبيعة المتطورة للفيروس. والتقدم العام قد تراجع نتيجة ظهور العديد من الحالات الجديدة، خصوصاً في مناطق نائية لم تصل إليها الاستجابات حتى الآن. ويجب أن تكون استجاباتنا قادرة على تحويل وجهتها الجغرافية إلى مناطق الاحتياج والاستجابة بسرعة حال ظهور إصابات جديدة. ونحتاج لنشر أعداد كافية من العاملين في المجال الطبي على أساس مستدام. ونحتاج إلى

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/24.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، وزيرة خارجية أستراليا. إن تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا لا سابق له من حيث نطاقه وانتشاره وأثره، وهو أكبر بكثير من كونه مجرد أزمة صحية. وتفشي الوباء على هذا النحو له عواقب إنسانية واقتصادية واجتماعية خطيرة - ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمدارس التي أغلقت أبوابها، وفقد سبل العيش - فضلاً عن التهديد للاستقرار السياسي.

لقد أصاب المجلس عندما أقر بأن أزمة الإيبولا تهدد للسلم والأمن الدوليين. والأثر الإنساني للفيروس هو أحد أفسى ملامحه، فهو يجرمنا من غرائزنا الإنسانية الأساسية: من أم تهيئ الراحة لطفلها؛ من أسرة تُعنى بقريب مريض؛ أو من شخص تقام له مراسم الدفن التقليدية بصورة كريمة. تلك تذكرة مروعة بالمأساة الإنسانية للإيبولا، خلاف ذلك العدد المخيف من القتلى، الذي ارتفع إلى قرابة ٥٥٠٠ شخص. وأصيب جراء الانتشار الحالي للفيروس أكثر من ١٥٠٠٠ شخص وتُرك ما يقدر بـ ٣٣٠٠ طفل يتيمًا.

وتتأثر النساء بشكل غير متناسب - كما هو الحال في كثير من الأحيان. فهن يتعرضن لفيروس إيبولا بمعدلات أعلى من الرجال. وهن يعتنين بأحبائهن المصابين بالمرض. ويشكلن أغلبية العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية. ويتعين علينا أن نكفل تلبية احتياجاتهن على سبيل الأولوية.

وقد حُذر المجلس في تشرين الأول/أكتوبر من أن انتشار الفيروس يتجاوز الاستجابة إلى حد بعيد، وأن عواقب الفشل ستكون وخيمة (انظر S/PV.7279). والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم تؤكد أننا بدأنا في حشد قوانا في هذا السباق الحاسم للحاق بفيروس إيبولا ووقف انتشاره.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة ببسالة العاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية الذين يعملون من أجل إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة. وقد توفي منهم أكثر من ٣٠٠ شخص بسبب المرض. وانتقلت العدوى إلى ما يقرب من ٦٠٠ آخرين.

إننا نعرف كيفية دحر فيروس إيبولا. ونحن مدينون بذلك لضحايا هذا المرض الرهيب ولجميع مواطنينا واجب تقديم دعمنا الكامل والثابت للتغلب على ذلك التهديد.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لكم، سيديتي الرئيسة ووزيرة الخارجية بيشوب، على مجيئكم إلى هنا لترؤس هذه الجلسة الهامة للغاية. وأشكر أيضاً المبعوث الخاص نابارو والممثل الخاص بانبوري على إحاطتَيْهما الإعلاميتين. ونعرب عن امتناننا للسيد موغي، لملاحظاته، والأهم لخدماته، مثلما نشعر بالامتنان للخدمات التي يقدمها جميع الأطباء والمرضين وأعضاء فرق الدفن وغيرهم على الخطوط الأمامية لهذا الجهد.

كما نشكر ممثلي غينيا وليبيريا ومالي وسيراليون على حضورهم هنا اليوم وعلى الجهود الباسلة لشعوب بلادهم وحكوماتهم للوقوف في وجه ذلك الفيروس المهلك. ونحن نقف معهم.

أود أن أتوقف لحظة للتذكرة بوفاة مارسيل روداسينغوا، مدير إدارة أزمة الإيبولا في بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في غينيا. لقد التقيت مارسيل في كوناكري في الشهر الماضي. وكان قد وصل إليها منذ فترة وجيزة، لكنه جلب طاقة هائلة لمهمة صعبة حقاً، ووفاته المفاجئة هذا

معلومات واضحة وفي حينه من بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لإيبولا بشأن مكان وجود الفجوات الحالية وكيفية سدها بسرعة.

وعلينا أيضاً أن نتعامل مع الآثار الثانوية للأزمة، بما في ذلك انهيار النظم الوطنية للرعاية الصحية. ولا يمكن أن نركز على إيبولا فحسب في حين تترك امرأة حامل للموت أثناء الولادة ولا تعالج أمراض يمكن الوقاية منها، ويتعين علينا أيضاً دعم جهود الانتعاش المبكر. وكفالة فرص العمل وسبل العيش سيكون أمراً بالغ الأهمية لوقوف الأسر على أقدامها مرة أخرى والإسهام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وهذه الجهود تتطلب استجابة شاملة تتضمن جميع شرائح المجتمع - الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وكذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي.

ثالثاً، تلتزم أستراليا بالاضطلاع بدورها في الاستجابة الدولية. وستقدم أستراليا ٢٠ مليون دولار لتمويل ١٠٠ سرير للعلاج من فيروس إيبولا مع تزويدها بالموظفين في إطار الجهود التي تقودها المملكة المتحدة في سيراليون، وتقدم مليوني دولار لتمويل الكوادر الفنية للقيام بأدوار في الخطوط الخلفية في مجال الخدمات اللوجستية والتدريب والمياه والصرف الصحي. وقد استجبتنا لنداء الدكتور نابارو لتوفير موارد مالية سريعة ومرنة، وتقديم مساهمة مبكرة بقيمة ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بالإضافة إلى ٨ ملايين دولار قدمت بالفعل لخدمات الخطوط الأمامية الأخرى. ونقدم مليوني دولار لمساعدة منطقتنا المباشرة - بابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي وبلدان جزر المحيط الهادئ - لزيادة قدراتها الوقائية. وبذلك يصل التزام أستراليا الشامل إزاء إيبولا إلى ٤٢ مليون دولار حتى الآن، وبالطبع، سنواصل تقييم المجالات التي يمكن أن نسهم فيها بشكل أفضل.

وفي سياق زيارتي إلى البلدان الأكثر تأثراً بالفيروس، زرت عاصمة سيراليون في نهاية تشرين الأول/أكتوبر حيث شهدت مباشرة كيف تمكنت قدرات القيادة والتحكم للعسكريين والمدنيين البريطانيين القادمين حديثاً بغرض تقديم الدعم إلى نظرائهم في سيراليون، فضلاً عن أفرقة الدفن والحملة الإعلامية القوية التي نظمت لهذا الغرض من زيادة قدرتها على دفن الضحايا بطريقة مأمونة خلال ٢٤ ساعة من الإبلاغ من نسبة ٣٠ في المائة إلى نسبة ٩٨ في المائة. وقد تحقق ذلك في أقل من أسبوع واحد.

وشرعنا أيضاً في تحسين دقة وكفاءة فحص الإصابة بفيروس الإيبولا، علاوة على تحسين الوصول إليه. ونحن مدركون للأهمية الحاسمة للنتائج السريعة والموثوق بها بالنسبة لإبطاء انتشار الفيروس. وفي مقاطعة بونغ، في ليبيريا، زرت مختبراً لفحص الإيبولا تتولى إدارته وحدة من سلاح البحرية التابعة للولايات المتحدة. وقد تمكن المختبر من تقليص وقت انتظار الليبريين لنتائج الفحص من مدة قد تصل إلى خمسة أيام إلى ما بين ثلاث وخمس ساعات. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر لم تكن سوى ٣٣ من أصل ٥٣ مقاطعة متضررة من فيروس الإيبولا - في جميع البلدان المتضررة من الفيروس - قادرة على نقل العينات إلى المختبرات في غضون ٢٤ ساعة من أخذها، وفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية. لكن بحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر توفرت تلك القدرة لجميع المقاطعات الـ ٥٣.

ونحن ندرك أن هذه البيانات ليست دقيقة تماماً، بالإضافة إلى أنها غير كاملة. وندرك أيضاً أن نقص الإبلاغ يمثل مسألة هائلة في المنطقة المتضررة من الفيروس. فلا يتم الإبلاغ عن جميع جثث الضحايا، في حين تجرى عمليات دفن غير آمنة لبعض الضحايا دون الإبلاغ عنها. وحتى إن تمكنت جميع المقاطعات من إيصال العينات إلى المختبر خلال ٢٤ ساعة، فلا يعتبر ذلك مؤشراً على سرعة الحصول على النتائج. لكن، وحتى مع إدراكنا لأوجه القصور في هذه البيانات، فلا ريب

الأسبوع متأثراً بنوبة قلبية حساسة فادحة لأسرته ولأسرة الأمم المتحدة.

وقبل شهرين، في ١٨ أيلول/سبتمبر، في أول جلسة طارئة لمجلس الأمن بشأن وباء إيبولا، خاطب المجلس السيد جاكسون نياما، من منظمة أطباء بلا حدود في العاصمة الليبرية مونروفيا. وقال إن هناك من يموتون خارج بوابات مركز العلاج حيث كان يعمل لعدم وجود ما يكفي من الأسرة لعلاجهم. وقال جاكسون "إنني وزملائي لا نستطيع وحدنا مكافحة الإيبولا... ويجب على المجتمع الدولي أن يساعدنا" (S/PV.7268، ص ٨).

جاء وقت الحساب. فحتى وقتنا هذا، لم يبذل ما يكفي من الجهود للحد من انتشار فيروس الإيبولا الفتاك. وفي قرار غير مسبق (القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤))، أقر المجلس بأن تفشي الوباء يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين والتزم، إلى جانب الجمعية العامة، بتعبئة الموارد الضرورية لوقف انتشاره.

وبعد شهرين، لا يزال انتشار الوباء آخذاً في النمو. عندما اجتمعنا في أيلول/سبتمبر، كان أكثر من ٢ ٥٠٠ شخص قد لقوا حتفهم. واليوم، بلغ عدد الوفيات أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص. في أيلول/سبتمبر، كان عدد من انتقلت إليهم العدوى ٥ ٥٠٠ شخص، واليوم، بلغ عدد المصابين بالعدوى أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص. المعركة ليست دائرة فحسب بل إن الكفة ما زالت تميل لصالح الإيبولا. إلا أننا بدأنا نرى أثر الاستجابة الجماعية للمجتمع الدولي. وتثبت النتائج حتى الآن ما كنا نقوله طول الوقت: إننا نعرف كيف نكسب هذه المعركة. والأمم المتحدة حددت هدفاً، أي الانتهاء في غضون ٦٠ يوماً من ٧٠ في المائة من عمليات الدفن الجارية حالياً بطريقة آمنة وكريمة من أجل الحد من الإصابات الجديدة بسبب الدفن غير الآمن، والمجتمع الدولي يعمل على تحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أشدد على خمسة عناصر رئيسية، ليس بهدف الحد من انتشار الوباء فحسب، بل للقضاء عليه في نهاية المطاف.

أولاً، يجب أن تساعد بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في تنسيق عمل العديد من وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات، وتوجيهه نحو الأهداف بطريقة أفضل من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من فعالية استجابتنا الجماعية. ويعني ذلك تحديد الثغرات الناشئة، علاوة على تحديد ما يجب القيام به لسد تلك الثغرات والإبلاغ عنها للحكومات والمنظمات والوكالات المشاركة في الجهود المبذولة بأسرع ما يمكن. ويقتضي ذلك أن تشرع بعثة الأمم المتحدة في تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية، وتسعى إلى توسيع نطاق عملياتها بوتيرة أسرع، وأن ترسل الأفرقة من المقر إلى الميدان، حيث يمكنها إجراء تقييم أفضل، بالإضافة إلى سد تلك الثغرات فوراً على الصعيد المحلي. ويعكس البيان الرئاسي الذي اتفقنا عليه اليوم بوصفنا المجلس (S/PRST/2014/24) هذه الضرورة إذ يطلب إلى الأمين العام

”تعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وجود البعثة وأنشطتها على مستوى المناطق والمقاطعات خارج العواصم“.

ثانياً، يجب على الجهات المانحة تكييف مساهماتها مع الاحتياجات الآنية وليس وفقاً لما يناسب عواصم بلداننا. فنحن ندرك على سبيل المثال، وتبعاً لتغير مسار الوباء، أن الآن هو الوقت الأكثر فعالية وملاءمة لدعم بناء مراكز الرعاية المجتمعية وبناء وحدات صغيرة لعلاج مصابي الإيبولا تسع ما بين ١٠ أسرة و ٢٠ سريراً عبر منطقة أوسع، عوضاً عن بناء وحدة واحدة تسع ١٠٠ سرير للغرض نفسه. ويجب علينا أن نتساءل بصورة مستمرة عما هو السبيل الأكثر فعالية لتركيز إنفاق دولار أو يورو أو ين أو جنيه واحد بغرض وقف انتشار فيروس الإيبولا

أن جهودنا الجماعية تسهم في إنقاذ الأرواح. ففي الشهر الماضي، انخفض متوسط عدد الحالات المبلغ عنها أسبوعياً في ليبيريا بمقدار الثلث. ويعود الفضل الأكبر في ذلك إلى الجهود الدولية المبذولة لدعم قيادة الحكومة الليبيرية.

وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر، كانت مقاطعة كينما في سيراليون تأتي في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع عدد الإصابات في البلد، وكانت فيها ٤٢٩ حالة إصابة. لكن وحتى قبل يومين لم يتم الإبلاغ عن أي حالة في كينما طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويعزى الجزء الأكبر من ذلك إلى الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية العاملة مع السلطات والمجتمعات المحلية. ولولا الزيادة الكبيرة في الاستجابة العالمية لاستمر تفشي فيروس الإيبولا بشكل كبير في المنطقة، ليصيب ويقتل آلاف عدة من الأشخاص، ويعرض أمننا الجماعي إلى خطر أكبر.

ولكننا سنخطئ خطأ فادحاً إن اعتقدنا أننا نمضي في المسار الصحيح لوقف تفشي الوباء لمجرد أننا نشهد مؤشرات على إحراز التقدم. وسيكون من التهور أن نعتقد أننا قد تمكنا من احتواء انتشار هذا الفيروس القاتل لمجرد تمكنا من بلوغ بعض النقاط المرجعية. ففي الأسبوع الماضي تأكدت ٥٣٣ حالة إصابة جديدة في سيراليون، وهو أعلى معدل أسبوعي منذ أن بدأ انتشار الوباء في ذلك البلد. وفي غينيا، لم يسمع السكان الذين يقطنون في المناطق الريفية على بعد كيلومترات فقط من القرى التي بدأ فيها تفشي الوباء عن هذا الفيروس حتى الآن. لكننا نواجه، بالطبع، تفشياً جديداً للفيروس في مالي.

ومن الضروري أن تتسم استجابتنا بالمرونة والسرعة والطابع الإقليمي. ونحن بحاجة إلى التنقل مع الفيروس والتكيف مع أنماط انتشاره، علاوة على سد الثغرات الناشئة في استجابتنا. وكما ذكر وزير خارجية غينيا بصورة بليغة لدى اجتماعنا في كوناكري ”فإذا كان هناك مريض واحد في مونروفيا، فإن ذلك يعني أن الوباء لم ينته بعد في غينيا“.

هاما للغاية فيما يتعلق بتشجيع المزيد من الدول على الإعلان عن تعهدات مماثلة، فضلا عن كونه جهدا سيجد الدعم من جانب طائرات الإجلاء الطبي التابعة للولايات المتحدة. ويجب على الحكومات أيضا التغلب على العقبات الثانوية التي تقف في طريق انضمام المزيد من المتطوعين إلى تلك الجهود. ويعني ذلك تذييل سفر المتطوعين إلى البلدان المتضررة ومعاملتهم بصفتهم أبطالا عند عودتهم، عوضا عن وصمهم أو عزلهم.

رابعا، يتعين علينا تحسين أدائنا بهدف حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من المتطوعين من البلدان المتضررة، الذين ينبغي أن يكونوا قادرين على خدمة بلدانهم دون خوف على حياتهم. وفي الأسبوع الماضي، أبلغت ليبريا عن إصابة ٢٨ من العاملين في مجال الرعاية الصحية خلال الـ ٣٠ يوما الماضية. وفي هذا الأسبوع فقدت سيراليون طبييها السادس والسابع من جراء الإصابة بفيروس الإيبولا. وبالأمس توفي طبيب آخر في مالي بسبب الفيروس نفسه.

وتوفي ما يقرب من ٣٣٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية من جراء هذا التفشي. وما زال العاملون في مجال الرعاية الصحية بحاجة إلى تدريب ومعدات أفضل للحيلولة دون سقوط المزيد من القتلى. وبغرض المساعدة في تلبية ذلك الطلب، افتتحت الولايات المتحدة مركزا جديدا للتدريب في مونروفيا، وتمكن من تخريج الدفعة الأولى وقوامها ١٥٠ من العاملين الليبريين في مجال الرعاية الصحية، بالإضافة إلى إنشاء وحدة تدريب متنقلة ستطوف في جميع أنحاء البلد بهدف تدريب الليبريين. وافتتحت الولايات المتحدة أيضا مستشفى سعته ٢٥ سريرا لعلاج العاملين في مجال الرعاية الصحية والمستجيبين لفيروس الإيبولا الدوليين والليبريين على السواء - وحدة مونروفيا الطبية - التي يعمل فيها حاليا مسؤولون في مجال خدمة الصحة العامة من الولايات المتحدة.

اليوم. وإن كانت الإجابة على خلاف ما فعله، فإنه يتعين علينا أن نغيّر مسارنا، بل أن نغيّر أوجه إنفاقنا نفسها وبسرعة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى المزيد من العاملين الدوليين في مجال الرعاية الصحية لدعم أبطال الاستجابة الصحية على الصعيد الوطني. وغني عن القول أن وحدات العلاج ستظل عديمة الجدوى دون توفير الأطباء والمرضين والموظفين فيها بصورة مستدامة. وهناك حاجة إلى ما يقرب من ١٠٠٠ من الموظفين الدوليين في مجال الرعاية الصحية على أساس مستمر. مع ذلك، وفي مواجهة هذا الطلب غير المسبوق، شددت مجموعات من قبيل منظمة أطباء بلا حدود، والهيئة الطبية الدولية، على التحدي المتمثل في تعيين المتطوعين. ولا بد لي من أن أضيف في ذلك السياق، أنه حين نتطلع إلى مدة شهرين من الآن، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان ممكنا استمرار العرض الحالي من العاملين الدوليين في مجال الرعاية الصحية بعد انقضاء شهرين من الآن. ونثني على البلدان التي أرسلت أو تعهدت بإرسال الأفرقة الطبية الأجنبية، ونثني على الرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون فيها، من السويد والنرويج والصين وجمهورية كوريا. وقد أصبحت قائمة المساهمين طويلة وما زالت تزداد طولاً.

وفي إطار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وعدت نيجيريا وإثيوبيا وكينيا وتزانيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - التي ساعدت على وقف تفشي فيروس الإيبولا داخل حدودها مؤخرا - بتوفير أكثر من ألف من العاملين في مجال الرعاية الصحية. ومن الضروري أن توفد المزيد من البلدان أفرقة من هذا القبيل، في حين يجب على البلدان التي قامت بذلك بالفعل توفير بدلاء من العاملين المدربين باستمرار كي يصبح ممكنا تجديد العرض الحالي في الأشهر القادمة.

وقد كان تعهد الاتحاد الأوروبي مؤخرا بتوفير خدمات الإجلاء الطبي وعلاج العاملين الدوليين في مجال الرعاية الصحية ممن يتعرضون للإصابة بفيروس الإيبولا في أوروبا -

إيولا، وأثناء المرحلة القاسية من إصابتها بالفيروس، ثم حياتها بوصفها أحد الناجين. وقالت إن الوصم الذي تعرضت له بعد تمكنها من التغلب على الفيروس جعل حياتها أكثر قسوة. فقد كف الأصدقاء عن التحدث إليها، بل بدأوا يتفادونها حين يلتقونها وجها لوجه في الأماكن العامة. وحين ذهبت لأعانقتها وأودعها في نهاية اجتماعنا، اكتفت بأن تبادلني ضربة خفيفة بقبضة يدها، ربما خشية من أن تصيبني بالعدوى. ويبدو أنها هي نفسها لم تصدق بعد أنها قد شفيت تماما من المرض.

وإذ أحكي قصة فانتا هذه، فذلك لأن بإمكاننا بناء جميع وحدات العلاج المطلوبة، وبوسعنا أيضا توفير الوصول إلى نتائج المختبرات السريعة والموثوقة. وبالمثل يمكننا توفير العديد من أفرقة الاتصال والكثير من العاملين في مجال الرعاية الصحية - وبمكنا توفير كل ذلك وأكثر - غير أننا سنظل متخلفين عن الركب ما لم تتمكن من التصدي للخوف والوصم اللذين ما زالا يسيطران في أنحاء واسعة النطاق في المنطقة المتضررة. ولن نتحرر تماما من الإيولا.

ولكن في قصة فانتا، هناك أيضاً سبب يحمل على الأمل. فبالإضافة إلى كونها ناجية من الإيولا، أصبحت فانتا في الوقت الحاضر تقدم الرعاية لمرضى الإيولا. وهي تعمل في عيادة منظمة أطباء بلا حدود حيث مجرد وجودها يُظهر للمرضى بأن الفيروس يمكن أن يُهزم. وبالنسبة لأولئك الذين ينجون بالفعل، توفر فانتا المشورة، وتُعدّهم للوصم الذي، للأسف، لا يزال ينتظرهم في الخارج.

إننا بعيدون كل البعد عن الخلاص من الإيولا، ولكن إذا اخترنا الكفاح، وإذا فعلنا ما شهدناه ناجعاً مع هذا الفيروس الفتاك، فسوف نجد أشجع الشركاء وأكثرهم إثارة في العالم إلى جانبنا، وليس هنالك أنبل من هذا الكفاح.

وفي حين أن احتياجات العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يتحملون القسط الأكبر من المخاطر تأتي أولاً، ينبغي أيضاً تمكين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين في ليبيريا من الوصول إلى المرفق الصحي الذي تديره الولايات المتحدة في الحالة المستعدة جدا لاحتياجهم إليه. وسيذكر حفظة السلام العاملون في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا - من القوات وأفراد الشرطة والمدنيين - لارتقائهم جميعاً إلى مستوى الحدث، وانضمامهم إلى هذا الجهد التاريخي، بدلا عن الانسحاب من ليبيريا، في وقت تشتد الحاجة إليهم.

خامساً وأخيراً، نحن بحاجة إلى المزيد من الاستثمار في كفاءة تأهب البلدان المجاورة لمنع تفشي موجات جديدة من الوباء، واحتواء حالات تفشيه بسرعة عند حدوثها. وعليه، تواصل الولايات المتحدة العمل مع المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، والمسؤولين من أكثر من ٤٠ دولة من خلال الخطة العالمية للأمن الصحي، الأمر الذي يسهم في زيادة تأهب النظم الصحية الوطنية للاستجابة للتهديدات الناشئة عن الأمراض المعدية، وإيلاء أولوية دولية للأمن الصحي العالمي. وكما تبين الأحداث التي وقعت مؤخراً في مالي، فإن رفاه البلد أو المنطقة بأسرها يمكن أن يتعرض للخطر حال انقطاع حلقة واحدة فقط في سلسلة المسؤولية. ولنذكر أن فيروس إيولا يعاقبنا على جميع الأخطاء التي نرتكبها.

وحين ينجو الأشخاص من الإصابة بفيروس الإيولا في البلدان المتضررة، فإنهم عادة ما يعطون شهادة رسمية تؤكد خلوهم من المرض. وقد التقيت بالعديد من الناجين أثناء رحلتي إلى غرب أفريقيا. غير أنه لا أحد منهم يشعر بأنه حال من المرض تماماً، بصرف النظر عن تباين خبراتهم الفردية. فقد حدثني مدرسة سابقة في إحدى المدارس في غينيا، تبلغ من العمر ٢٤ عاماً - هي فانتا أوليني كامارا - عن أنها عاشت ثلاث مراحل من حياتها، هي ما قبل إصابتها بفيروس

مكافحة الإيبولا هي الآن في مرحلة حاسمة، وتحت الصين الآن على الوفاء بالتزامات تقديم المعونة بسرعة، ومساعدة البلدان المتضررة بوقف الوباء والقضاء عليه بسرعة وفعالية قدر الإمكان، وزيادة ثقة المتضررين من المرض بإمكانية الانتصار على المرض تماما.

ثالثاً، يجب على البلدان المتضررة الحصول على مساعدة فعالة في تنفيذ التعمير في مرحلة ما بعد الإيبولا. فهذا الوباء أدى إلى تقويض الوضع السياسي والأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاه شعوب تلك البلدان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على احتياجاتها لما بعد الإيبولا، والعمل على وضع الخطط الرامية إلى تعزيز الصحة العامة والنظم الأساسية الأخرى كي ترجع مرة أخرى إلى طريق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

الكارثة لا تعرف حدوداً، شأنها في ذلك شأن ما نشعر به محبة وتضامن. فالشعب الصيني والشعوب الأفريقية إخوة وأخوات، وعندما يعاني أشقاؤنا الأفارقة من هذا المرض، يتعاطف الشعب الصيني معهم بشكل أصيل. ويحتم علينا واجبنا أن نساعد أفريقيا. ومنذ آذار/مارس، عندما تفشى الوباء، قدمت الحكومة الصينية أربع دفعات من المساعدة الطارئة، التي تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالي ٧٥٠ مليون رينمينبي أو ما يقرب من ١٢٠ مليون دولار، وهي أكبر كمية من المعونة الأجنبية المتعلقة بالصحة منذ تأسيس الصين الجديدة. ومن أجل تقديم المساعدة ذات الصلة بأسرع ما يمكن، قامت الحكومة الصينية باستئجار الطائرات لنقل المواد إلى المناطق المتضررة في أقرب موعد لتوزيعها واستخدامها. وتم حتى الآن تنفيذ المجموعات الثلاث الأولى كلها من تدابير المساعدة، ويجري تنفيذ المجموعة الرابعة تدريجياً.

وبفضل المساعدة الصينية، يجري حالياً تسريع أعمال بناء مركز للعلاج في ليبيريا ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنوه بالالتزام الشخصي للسفيرة باور بهذا التحدي، بما في ذلك من خلال زيارتها مؤخراً إلى غرب أفريقيا.

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد نابارو، والممثل الخاص بانبوري على إحاطتيهما الإعلاميتين. واستمعت أيضاً باهتمام إلى العرض الذي قدمه السيد موغي.

لقد تباطأ تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا في الآونة الأخيرة نوعاً ما، وانخفض عدد الحالات الجديدة في ليبيريا وغينيا، مما يدل على أن الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة هذا المرض قد بدأت تثمر. لقد عملت البلدان المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأفريقي، جاهدة بدرجة كبيرة من أجل هذه الغاية، وهو ما تعرب الصين عن تقديرها له.

وفي الوقت نفسه، لم تتم السيطرة على زخم انتشار هذه الجائحة بشكل جذري. فهي لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للحياة والصحة الشخصية والأمن الصحي العام لسكان غرب أفريقيا وغيرهم في العالم على نطاق أوسع. وبدلاً من تخفيف الجهود التي نبذلها، علينا نحن في المجتمع الدولي أن نضاعف جهودنا من أجل التصدي لوباء الإيبولا. وتؤمن الصين، في المقام الأول، أنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى تكريس النتائج التي تحققت بالفعل في هذه المرحلة. ويحدونا الأمل في أن الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ستزيدان من تعزيز الرصد والوقاية من المرض، وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة به بسرعة وشمول ودقة، وتحديد تطوره في المستقبل، من أجل توجيه الجهود الدولية وتنسيقها بصورة علمية.

ثانياً، يجب على الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة بمساهمات ملموسة. والجهود الرامية إلى

الصينيين على الصحة العامة إلى سيراليون ليبدأوا عملهم. كما تنظر الصين بنشاط أيضاً في بناء مركز للوقاية والعلاج والأبحاث المتعلقة بالعوامل المرضية والأمراض المدارية في أفريقيا، وإيفاد خبراء للمشاركة في بناء مركز تابع للاتحاد الأفريقي لمكافحة الأمراض. ونخطط أيضاً لتدريب ١٠٠٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية وموظفي المراقبة الأساسيين على مستوى المجتمعات المحلية. ومن أجل احتواء انتشار المرض، قدمت الصين مواد ومعدات لمكافحة المرض إلى البلدان الثلاثة المتضررة، وكذلك إلى جيرانها، بما في ذلك مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وترعنا أيضاً بمبلغ ٦ ملايين دولار إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء الخاص بإيولا، ومليوني دولار لكل من منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي.

تولى الرئاسة السيد كوينلان.

بالإضافة إلى المساعدة من حكومة الصين، فإن المؤسسات الصينية في البلدان المتضررة، مثل غينيا، ساهمت أيضاً مساهمة نقدية وعينية، في الحملة ضد فيروس الإيولا، ومن أجل الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية. ظلت العديد من هذه المؤسسات مفتوحة واستمر إنتاجها في تقديم الدعم للاقتصاد المحلي، وهي الحقيقة التي وضعتها الدول المضيفة موضع تقدير كبير. وبرهنت مساعدة الصين في أفريقيا لمكافحة الإيولا بشكل كامل على أن الصين وأفريقيا، بوصفهما صديقين، يمكنهما حقاً أن يتشاركا السراء والضراء. وجنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، ستواصل الصين الإسهام، في حدود قدراتها، في المعركة المشتركة مع أفريقيا وشعوبها ضد وباء الإيولا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الإشارة إلى أن وزيرة الخارجية بيشوب تعتذر لاضطرارها إلى المغادرة قبل نهاية هذه الجلسة، ولكن رحلتها الجوية إلى أستراليا ستنتقل بعد وقت قصير.

هذا الشهر. وعندها، سيدخل المركز نطاق الخدمة، أي بعد شهر واحد فقط من إعلان الرئيس شي جينبنغ عن المجموعة الرابعة من تدابير المساعدة. وفي عطلة الأسبوع الماضي، وصل إلى ليبيا أول فريق مؤلف من ١٦٣ عاملاً في مجال الرعاية الصحية مكلفين بإدارة وتشغيل مركز العلاج. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أن مركز العلاج، المبني بمعونة صينية، سيكون مفتوحاً أمام الجميع، بمن في ذلك السكان المحليون، الأمر الذي يبين أن المساعدة الصينية تستهدف حقا المجتمعات المحلية وتتمحور حول البشر. كما أصبحت الصين الآن أول بلد يساعد في بناء مركز علاجي في المنطقة المتضررة ويرسل موظفي رعاية صحية لإدارته وتشغيله.

وفي الوقت نفسه، وصل أيضاً فريق من ٤٠ عضواً إلى سيراليون بهدف مواصلة أعمال الرصد في المختبرات المتنقلة. ويوجد حالياً نحو ٤٠٠ صيني يعملون في مجال الرعاية الصحية في الدول المتضررة. وفي الأشهر القليلة القادمة، سيكون هناك ما مجموعه ١٠٠٠ من موظفي الرعاية الصحية وخبراء الصحة العامة الصينيين، يخدمون لفترات محددة على الخطوط الأمامية في المناطق المتضررة من أجل تدريب موظفي الرعاية الصحية المحليين على إجراء التجارب المختبرية ومراقبة الأعراض وتقديم العلاج. كما قدمت الصين معدات، بما في ذلك مختبرات متنقلة لاختبارات الكشف عن الفيروس ومختبرات للسلامة البيولوجية، فضلاً عن اللوازم الأكثر إلحاحاً، مثل الحبوب والأدوية والملابس الواقية والمحارق وسيارات الإسعاف والشاحنات والدراجات النارية.

وبالنظر إلى التطورات الأخيرة للوباء، جرى بالفعل تجهيز المجموعة الرابعة من تدابير المعونة الموجهة نحو الاحتياجات في مرحلة ما بعد الإيولا، مع التركيز على مساعدة البلدان المتضررة في تعزيز نظم الصحة العامة لديها وبناء القدرات. وفي وقت سابق من هذا الشهر، وصل أول فريق من المديرين

من جانب المجتمع الدولي من أجل القضاء على تلك الآفة. ويجب أن تضطلع وسائط الإعلام بدور إيجابي في زيادة الوعي، وعدم بث الذعر والدمار من خلال ما تنقله من صور خلال تغطيتها للحالة.

ويسرنا التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة على أرض الواقع بهدف منع انتشار فيروس الإيبولا، ولا سيما الحجر الصحي لموظفي الأمم المتحدة قبل أي عملية انتشار من البلدان المتضررة، وإذكاء الوعي والتثقيف بشأن وسائل انتقال العدوى، والتدابير الوقائية للبلدان غير المتضررة. ويجب اتخاذ مزيد من التدابير الوقائية، مثل بناء مراكز للعلاج، والتمكين من اقتفاء الأثر من أجل الوصول إلى المصدر لضمان تقديم الرعاية المناسبة.

ونتني على النتائج الملموسة التي تم التوصل إليها في المحاولات الرامية إلى احتواء انتشار فيروس الإيبولا، ولكنها لا تزال ضعيفة. وناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتعزيز الاستجابة لهذا الوباء. وفي هذا الصدد، نشجع الأطباء، والخدمات الطبية، والشركاء الدوليين على الدخول إلى الميدان من أجل دعم الموجودين هناك بالفعل. وبالإضافة إلى المخاوف التي أثارها وباء الإيبولا، يجب علينا أيضا أن نتجنب الوصم. وبالنسبة للتدابير الرامية إلى تعليق الخدمات الجوية المقدمة إلى البلدان الأكثر تضررا، فإنها لا تمثل أفضل الحلول. وفي هذا الصدد، ندعو شركات الطيران أن تصل إلى تلك البلدان من أجل الحفاظ على وصول الخدمات إليها.

وختاما، نرى أن ما نحتاج إليه هو التوصل إلى علاج للإيبولا.

السيد دولاتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في مرحلة بالغة الأهمية من مراحل انتشار وباء فيروس الإيبولا. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد ديفيد نابارو، والسيد أنطوني بانبوري، والسيد توماس موشي، فضلا عن سفراء كل من غينيا

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر للسيد ديفيد نابارو، والسيد أنطوني بانبوري، والسيد توماس موشي على إحاطاتهم الإعلامية الهامة بشأن تطور وباء الإيبولا. إن الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن المعني بوباء فيروس الإيبولا الذي عُقد في ١٨ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7268)، مكن من تقييم نطاق تهديد الوباء للسلام والأمن الدوليين.

صحيح أنه كانت هناك دلائل مشجعة على أرض الواقع في الأسابيع الأخيرة، ولكن وباء الإيبولا لا يمكن التنبؤ به، بل إنه آخذ في الانتشار في بلدان أفريقية أخرى في الوقت الحاضر، مثل مالي، وهو أمر مؤسف. وحقيقة وجود بلدان غير أفريقية تضررت وأدرج مواطنوها ضمن الضحايا يرر الخوف من التهديد الذي يشكله وباء فيروس الإيبولا للسلام والأمن الدوليين. أما الآثار المترتبة عن المرض فهي عديدة. فمن بين أكثر من ٩ ٠٠٠ مصاب، لقي أكثر من ٥ ٠٠٠ حتفهم. وأغلقت مؤسسات عامة، مثل المدارس. ويبدو أن الأرقام الرسمية أقل من الحقيقية. إن الإيبولا يقوض كل ما بُني في فترة ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون، ويجعل من الصعب تنفيذ جزاءات مجلس الأمن على تلك البلدان.

وتعد المساعدة الدولية أمرا حاسما في الكفاح ضد ذلك المرض. أما القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، المقدم من ١٣٤ بلدا، الذي اعتمد بتوافق آراء أعضاء مجلس الأمن، فيبين المدى الذي وصل إليه حشد المجتمع الدولي في الاستجابة لهذا التهديد غير العادي. ودعا الزخم التاريخي للتضامن في مواجهة هذا الوباء إلى قطع وعود بتقديم المساعدة، الأمر الذي تحقق على أرض الواقع.

ونتني تشاد على قدرة البلدان المتضررة على الصمود، حيث إنها لم تسقط فريسة للذعر، ونعرب عن تقديرنا للضحايا، بمن في ذلك الموظفون الطبيون الذين ضحوا بكل شيء لرعاية المرضى ودفعوا حياتهم ثمنا لتفانيهم في العمل. وبالنظر إلى البعد الدولي للإيبولا، ندعو إلى مزيد من الحشد

موغني. وبالنسبة لاهتمامهم بتلقي العلاج في الموقع أو الإجلاء الطبي في حالة الإصابة فله ما يبرره تماما. لذلك فإن فرنسا حاليا تقوم بإنشاء مركز للعلاج لجميع الموظفين - المحليين والدوليين - المعنيين بالاستجابة لفيروس الإيبولا، دون تمييز بسبب الجنسية. ويجري بناء مركز في كوناكري، وينبغي أن يبدأ العمل بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

وفضلا عن ذلك، فقد كفلت فرنسا إنشاء آلية أوروبية لعلاج الموظفين الدوليين، بما في ذلك القيام بإجلائهم طبيا إلى أوروبا. وفي إطار تلك الآلية، التي تعمل بالفعل، وضعت فرنسا قدراتها الخاصة للإجلاء تحت تصرف الموظفين الدوليين. وتندرج جهودنا الرامية إلى تقديم الإغاثة للسكان والتدريب والمشورة في استراتيجية الأمم المتحدة لإنشاء مراكز علاج متوسطة الحجم في معاقل الوباء في الشرق الأوسط.

وقد كثفنا من استجابتنا، ولا سيما في غينيا. فهناك ثمانون رجلا من رجال الأمن المدنيين الفرنسيين يعملون بمجد لإنشاء مركزين جديدين للعلاج سيتم افتتاحهما في بيلا وكرواني في منتصف كانون الأول/ديسمبر. كما يشاركون في تعزيز المركز الموجود في فوريكاريا. كما سيقوم الأمن المدني الفرنسي بتحديد مدرسة مانيا في كوناكري التي سوف تستضيف مركز تدريب للموظفين الغينيين - العاملين في المجال الطبي وغير العاملين فيه - المشاركين في الكفاح ضد فيروس الإيبولا، بالإضافة إلى تلقيهم التدريب في فرنسا. ويكتف معهد باستور ما يبذله من أنشطة في غينيا على المدى الطويل، بإنشاء مركز باستور للخبرة في كوناكري.

وأخيرا، وردا على طلب من الأمم المتحدة وبموافقة رئيس غينيا، البروفيسور ألفا كوندي، نقوم بتعزيز تنسيق المساعدة الدولية مع منظومة الأمم المتحدة، وبدعم التنسيق الوطني الغيني لمكافحة فيروس الإيبولا.

وليبيريا ومالي وسيراليون. وتود فرنسا أن تعرب من خلالها عن التقدير إلى الضحايا وإلى الموظفين المحليين والدوليين الذين يعملون عن قرب مع المرضى لتقديم المساعدة لهم.

لقد لوحظ إحراز تقدم في هذا الكفاح ونرحب به، ولكنه لا يزال غير كاف، فهناك الكثير من المواقع المتضررة. وفضلا عن ذلك، تشكل حالات الإصابة في مالي مصدرا إضافيا للقلق. ونشكر السيد نابارو، والسيد بانبري، وجميع موظفي الأمم المتحدة المعنيين على ما يقومون به من عمل، على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي. ونشجع أيضا الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لنشر موظفين في أقرب مكان ممكن من الأفراد المتضررين على أرض الواقع. ونأسف للوفاة المفاجئة للسيد مارسيل روداسينغوا، الذي قاد بعثة الأمم المتحدة في غينيا، ونقدم تعازينا إلى أسرته، وأحبائه، وإلى رواندا.

لقد احتشدت فرنسا على أعلى مستوى من أجل الكفاح ضد وباء الإيبولا. فقد قامت وزيرة الدولة لدينا، السيدة أنيك جيراردين، الأسبوع الماضي بزيارة غينيا، إلى جانب منسق الاتحاد الأوروبي، السيد كريستوس ستيليانوس، بمناسبة افتتاح مركز علاجي في ماسينتا، في منطقة غينيا الحرجية، في قلب المنطقة الأشد تضررا. ويعمل المركز بقدرة أولية تبلغ ٥٠ سريرا، قابلة للزيادة بصورة كبيرة إذا لزم الأمر. كما سافرت السيدة جيراردين إلى مالي للتعبير عن تضامن فرنسا مع ذلك البلد ومن أجل تعزيز الفوري للمساعدة التي نقدمها لمنع انتشار هذا المرض. وسيسافر الرئيس فرانسوا أولوند إلى غينيا الأسبوع المقبل للتأكيد على دعم فرنسا لذلك البلد المتضرر.

وفي هذا السباق ضد الزمن مع فيروس الإيبولا، فإننا نود - كما ذكر الآخرون ببلاغة - أن نشيد بالتزام المنظمات غير الحكومية وشجاعتها وتفانيها، مثل "أطباء بلا حدود" واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تقف في الخطوط الأمامية في المعركة، كما ذكرتنا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد

أيضا لأننا، وفقا لشهادة مجلس الأمن ذاته، نتصدى لمرض يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، نود أن نشكر السيد ديفيد نابارو والسيد أنطوني بانبوري، والسيد توماس موغي على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا. ونشكر أيضا سفراء غينيا وليبيريا وسيراليون ومالي على حضورهم. ونرحب بالسفيرة باور إثر العودة من رحلتها إلى منطقتنا.

لقد تلقينا اليوم تقارير جادة من مسؤولين كبار في الأمم المتحدة، أسندت إليهم المسؤولية عن قيادة التصدي العالمي لتفشي فيروس إيبولا. فاليقظة والمثابرة والمرونة هي مضمون الرسالة التي نقلها السيد نابارو؛ وعلينا أن نهتم بتلك الرسالة. ولا يزال الافتقار إلى القدرات والهيكل الأساسية المطلوبة والموظفين المدربين والوسائل اللوجستية الكافية يعمل ضد الحملة الناجحة التي ترمي إلى هزيمة هذا الفيروس المعقد والقاتل، حسبما وصفه السيد بانبوري.

إن إجراء تقييم من هذا النوع، مثلما نفعل في الوقت الراهن، أمر أساسي لتقييم التقدم المحرز في تصدينا الجماعي الفعال لما وُصف بأنه أسوأ تفشٍ فريد لفيروس إيبولا في التاريخ. ونخطط علما على نحو إيجابي بالتقارير التي تشير إلى أن انتشار الوباء قد يكون وصل إلى حالة من الاستقرار. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، تبلغ الاصابات الجديدة حاليا ١٠٠٠ إصابة في الأسبوع. ومن غير المحتمل أن تتجاوز المستويات الراهنة. ونحن نجد ذلك أمرا مشجعاً. بيد أنه يتعين القيام بما هو أكثر لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في القضاء التام على فيروس إيبولا. وما فتىء الدعم من المجتمع الدولي عاملا حاسما في المعركة ضد هذا المرض.

وفي هذا الصدد، نود أن ننوّه بأهمية المبادرات دون الإقليمية. فقد عمدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تقديم مساهمات مالية كبيرة بغية تعزيز قدرات الدول الأكثر تضررا في المنطقة دون الإقليمية على

وفي المجموع، هناك ما يزيد على ١٠٠ من العاملين الفرنسيين في مجال الصحة يعملون بالتالي على أرض الواقع. كما أننا نعمل في مالي، حيث أرسلنا العديد من الخبراء الطبيين الفرنسيين لمساعدة المنسق الوطني لمالي على تيسير عمليات الفحص الطبي في مطار باماكو، وتقييم قدرات الهياكل الصحية في مالي على معالجة المرضى.

ومن شأن جميع هذه التدابير أن تساعدنا على هزيمة هذا الوباء، عن طريق عزل الفيروس وليس البلدان المعنية. فعزل هذه البلدان يؤدي إلى نتائج عكسية في الأجل القصير، ويضر بالتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. وإلى جانب التصدي العاجل لهذا الوباء، لا يمكننا أن نقلل من حجم العواقب الاقتصادية والاجتماعية للأزمة. والتعمير والانتعاش في الأجل الطويل يتطلبان تنسيق الجهود والمساعدات من بلدان المنطقة دون الإقليمية في إعداد نظمها المتعلقة بالرعاية الصحية من أجل مكافحة الفيروس. ويتعين على الأمم المتحدة اعتماد استراتيجية متكاملة ومتميزة ومصممة وفقا للطلب لتعزيز القدرة على مقاومة هذه الصدمات الصحية. هذا هو فحوى التزام فرنسا بالذات، التي ستواصل العمل جنبا إلى جنب مع بلدان المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لفرنسا، خاصة على مبادرة فرنسا في غينيا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لنا أولا وقبل كل شيء أن نعرب عن تقديرنا الكبير لمعالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة الخارجية في بلدكم، على انخراطها في العمل المباشر والمفيد من خلال المجلس طوال الأيام الثلاثة الماضية؛ فمن غير المسبوق أن يبدي وزير خارجية هذا الاهتمام والحضور. إننا نتمنى لها رحلة آمنة في العودة إلى الوطن.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة جدا، ليس لأنها تتعلق بمنطقتنا فحسب، ولكن

لقد قوض فيروس إيبولا أسس الازدهار الاقتصادي والأمن والاستقرار الاجتماعي في البلدان المتضررة في منطقتنا دون الإقليمية. والبلدان الخارجة من الصراعات وتلك التي تمر بمحلة التعمير بعد انتهاء الصراع عرضة لآثار هذا المرض، الذي لديه القدرة على عكس مسار التقدم المتواضع الذي سُجل حتى الآن. ويتعين وضع آليات لمواجهة أي تفشٍّ آخر لهذا الوباء والتخفيف من آثاره. ولا يمثل العزل أو فرض تدابير تقييدية على البلدان المتضررة أو المنطقة ككل الطريقة الصحيحة للتصدي لهذا التحدي. فما تحتاج إليه البلدان المتضررة هو تلقي المساعدات المستدامة والمحددة الأهداف في سبيل احتواء فيروس إيبولا والقضاء عليه، بدلا من عزلها أو وصمها ظلما.

لذلك، فإن نهج الأمين العام المؤلف من خمس نقاط هو الطريق الصحيح للمضي قدما. والدعم المقدم إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا هو أيضا أمر حاسم. أما البروتوكولات التي وافقت عليها منظمة الصحة العالمية، فهي لا تدعو إلى إغلاق الحدود أو فرض قيود على السفر أو وصم أي إنسان على أساس جنسيته أو جنسيتها. وبالتالي، نحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل.

وكما حذر السيد بانبوري، هناك معركة طويلة أمامنا، والكثير من العمل الصعب الذي يواجهنا. أخيرا، أود القول إن نيجيريا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة فيروس إيبولا، وإننا لن نتوانى حتى يتم القضاء التام على هذا المرض الغدار في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأنقل كلمات ممثل نيجيريا إلى وزيرة الخارجية بيشوب.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة

التصدي لهذا المرض، وتعزيز البنية الإقليمية المتعددة القطاعات لدوره. كما ننوّه بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، التي قدّمت هبات مالية وأرسلت أفرقة طبية وأفرادا عسكريين لدعم مكافحة فيروس إيبولا. ونلاحظ بشكل خاص تعهد أعضاء الاتحاد الأوروبي بتقديم أكثر من بليون يورو، بالإضافة إلى الخبرة الفنية وغيرها من أشكال الدعم على أرض الواقع في البلدان المتضررة. ونشيد بالصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمات غير حكومية أخرى تعمل في الخطوط الأمامية وتعرض موظفيها لخطر كبير في كثير من الأحيان.

ومن جانبنا، بالإضافة إلى مبلغ الـ ٣,٥ مليون دولار الذي قدّمته الحكومة الاتحادية في نيجيريا إلى صندوق التضامن الإقليمي التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد تعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره مليون دولار. كما سترسل نيجيريا ٥٠٠ من المتطوعين العاملين في المجال الصحي إلى البلدان المتضررة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية.

لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ خلو نيجيريا من فيروس إيبولا بعد ٤٢ يوما من عدم الإبلاغ عن حالات جديدة. إن مسؤولي قطاع الصحة تمكنوا من القضاء على فيروس إيبولا في نيجيريا عن طريق التقيّد بالمبادئ التوجيهية لمكافحة هذا المرض، التي تنطوي على تحديد أولئك الذين ربما خالطوا مرضى الإيبولا وتتبعهم. وقادهم هذا الجهد إلى ٢٦ ٠٠٠ أسرة في حدث واحد منفرد.

وكان انخراط المجتمع المحلي في العمل والإحساس بالواجب من جانب المواطنين أمرين مفيدتين لنجاح العملية. وهذا يوضح أنه يمكن حقا كسب المعركة ضد فيروس إيبولا. ومع ذلك، سنظل يقظين ونعزز التدقيق في موانئ الدخول إلى بلدنا، بغية توطيد النجاح الذي حققناه في القضاء على فيروس إيبولا.

منها نشر فريق بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا والذي يشرف على سرعة نشر العاملين في المجال الطبي وموظفي الدعم المدربين في البلدان المتضررة. كما نشيد بالجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى على التزامها المستدام.

وتساهم ليتوانيا من خلال برنامج الأغذية العالمي، وتعمل على تنسيق تدابير الاستجابة بشكل وثيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي. وقد التزم قادة الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في تشرين الأول/أكتوبر بتعزيز استجابة الاتحاد الأوروبي الشاملة لوباء إيبولا، وحددوا هدفا يتمثل في تخصيص ١,١ بليون يورو. ومن بين الخطوات الأخرى، أرسل الاتحاد الأوروبي خبراء في المجالين الطبي والإنساني ونشر مختبرات متنقلة وشحن إمدادات حيوية إلى البلدان المتضررة وأنشأ نظاما لإجلاء العاملين الدوليين وفي المجال الإنساني الذين أصيبوا بفيروس الإيبولا لتلقي العلاج في أوروبا.

لقد ضرب فيروس إيبولا بلدانا لم تخرج إلا مؤخرا من صراعات مدمرة - ليريا وغينيا وسيراليون. وأصبح تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ معقدة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية وأمنية كبيرة، ما فتت حكومات الدول المتضررة تعمل بدأب على مواجهتها منذ بدايتها. ويهدد الفيروس بتقويض المكاسب التي تحققت بصعوبة في مجالات التعمير والتنمية في تلك البلدان. ويؤثر تفشي فيروس إيبولا على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والأمن الغذائي وسبل كسب العيش والتعليم، مع تأثير غير متناسب على الفئات الضعيفة مثل النساء الحوامل والأطفال والمسنين. وتبرز مسألة الأيتام جراء الإيبولا باعتبارها إحدى المسائل الرئيسية التي تتطلب تعزيز الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين من أجل كفاءة

المعني بمرض فيروس الإيبولا، السيد ديفيد نابارو، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا، السيد أنطوني بانوري، على إحاطتهما الإعلاميتين الشاملتين وعلى قيادتهما والجهود الدؤوبة التي يبذلانها في تنسيق تصدي الأمم المتحدة لمكافحة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا.

كما أشكر السيد توماس موعي على إحاطته الإعلامية وتقانيه.

إن قلوبنا مع أسر أكثر من ٥٠٠٠ من الضحايا والمرضى، وكذلك مع الأطباء واختصاصيي الرعاية الصحية وموظفي الإغاثة الإنسانية والعاملين في أنشطة التثقيف وأعضاء أفرقة الدفن الشجعان والمتفانيين الذين يعرضون حياتهم للخطر ويضطلعون بكل ما في وسعهم لمنع استمرار انتشار هذا المرض الفتاك. وبالرغم من انحسار الزيادة السريعة في عدد حالات الإصابة بفيروس إيبولا، فإن الفيروس ما زال يحدد الأرواح. وقد زار منسق الاتحاد الأوروبي للاستجابة لفيروس إيبولا، المفوض ستيليانوس، والمفوض المعني بالشؤون الصحية اندريوكايتيس البلدان الأكثر تضررا في غرب أفريقيا في الأسبوع الماضي. وأحد الاستنتاجات التي خلصا إليها من هذه الزيارة هو أن البلدان المتضررة لا تزال في حاجة ماسة إلى الدعم الدولي. وينبغي أن تتكيف استجابتنا الجماعية بشكل مرن مع الديناميات المتغيرة للوباء. وينبغي مواصلة تعزيز فعالية تنسيق العمليات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية على الصعيد القطري.

كما ينبغي أن ينصب اهتمامنا على تعزيز قدرات الاستجابة وتدابير إذكاء الوعي والتدابير الوقائية في البلدان المجاورة، لا سيما في مالي التي سجلت حالات إصابة جديدة بإيبولا وغينيا - بيساو التي ما زالت هشة للغاية، والتي ستعاني آثار مدمرة نتيجة الإيبولا إذا وصل الفيروس إلى البلد. ويثني وفد بلدي على قيادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحشد الجهود في المنطقة، بطرق

المجتمع الدولي. وكما ذكرتنا زميلتنا ممثلة ليتوانيا قبل برهة، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزم بحشد ما يزيد على بليون يورو. ويرسل العديد من دوله عاملين في المجالين الطبي والإنساني أو مختبرات متنقلة أو معدات وإمدادات متخصصة. وقد بدأ تشغيل مركز تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الإطار، توفر لكسمبرغ قدرات على الإجلاء الطبي لإعادة العاملين الدوليين في المجال الإنساني الذين يُحتمل إصابتهم بفيروس الإيبولا إلى أوطانهم. وبدءاً من منتصف كانون الأول/ديسمبر، ستنجح لكسمبرغ طائرتين من طائرات الإسعاف الجوي المجهزة بمعدات خاصة لإجلاء المرضى المصابين بفيروس الإيبولا. ويمكن لجميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية ذات الصلة الاستفادة من تلك القدرة، التي تكتسي أهمية بالغة من أجل دعم موظفي المساعدات الإنسانية المنتشرين في الميدان.

وعلاوة على ذلك، ومنذ أوائل هذا الشهر، حشد بلدي قدرات استراتيجية للنقل الجوي، أتاحت إيصال المعدات الإنسانية إلى كوناكري وفريتاون ومونروفيا. وعززت عمليات الإمداد هذه قدرات بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي على التصدي لوباء الإيبولا عن طريق إمدادهما، في جملة أمور، بمركبات طبية ومعدات اتصالات تبلغ قيمتها مليون يورو. وبلغ اليوم إجمالي مساهمة لكسمبرغ في مكافحة وباء إيبولا وفي إعداد البلدان في المنطقة ما يزيد على مليوني دولار.

إن انتشار فيروس إيبولا ليصل إلى مالي تطور مؤسف. بيد أننا مقتنعون بأن رد الفعل السريع من جانب سلطات مالي، بالمشاركة مع منظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة، سيمكن من إحتواء الفيروس بسرعة. وتوضح حالة مالي أهمية قيام الدول الأعضاء في المنطقة بالاستعداد والوقاية من المرض وتتبع جميع حالات الإصابة بالإيبولا وعزلها وعلاجها بأسرع ما يمكن. وهي بحاجة إلى دعمنا لتعزيز قدراتها في هذا المجال.

القدر الكافي من الحماية للأطفال. ويواجه الناجون من فيروس إيبولا الوصم لدى إعادة إدماجهم في حياتهم اليومية.

وبينما نركز جهودنا على إنهاء تفشي فيروس الإيبولا، من الأهمية للغاية بمكان أن يكون هناك تفكير مواز متقدم بشأن مرحلة ما بعد الإيبولا التي ستتطلب استراتيجيات طويلة الأجل شاملة ومنسقة لإعادة بناء قدرات نظم الرعاية الصحية وتعزيز القدرة على التحمل لدى مجتمعات ما بعد التراجع. ونحن ما زلنا على استعداد للمشاركة بنشاط مع شركائنا في تلك الجهود.

السيدة لو كاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): نشكر زميلتنا ممثلة الولايات المتحدة، السيدة سامانثا باور، على طلبها عقد هذه المناقشة. ويحدونا الأمل في أن يوفر الالتزام المتواصل من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة الدعم اللازم للجهود المستمرة المبذولة من أجل القضاء على وباء إيبولا في غرب أفريقيا. وأود بصفة خاصة أن أشكر المبعوث الخاص السيد ديفيد نابارو والممثل الخاص أنطوني بانبوري على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى جهودهما الدؤوبة. وأود توجيه شكر خاص إلى السيد توماس موغي، رئيس الصليب الأحمر الفرنسي في غينيا، على بيانه من كوناكري بشأن الأعمال في الميدان.

وباسم لكسمبرغ، أود أن أشيد بالالتزام البطولي من جانب آلاف المتطوعين الوطنيين والدوليين الذين يحاولون، مجازفين بحياتهم، احتواء وباء إيبولا في غرب أفريقيا. كما أود أن أعرب عن خالص التعازي للسلطات والزملاء في رواندا في خسارة السيد مارسيل روداسينغوا، المدير المعني بأزمة فيروس إيبولا في غينيا في إطار بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، والذي توفي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالرغم من أن آخر تقرير عن الحالة لمنظمة الصحة العالمية يقدم بصيصاً من الأمل، لم يكن وقت التهاون بعد. بل على العكس من ذلك، ينبغي مواصلة وتكثيف الجهود التي يبذلها

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة.
وأود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر للمبعوث الخاص ديفيد
نابارو، وللممثل الخاص أنطوني بانبوري ولتوماس موغي على
أعمالهم الدؤوبة في مكافحة هذا الوباء. ولا أريد أن يبدو ذلك
الشكر شكليا. فهو شكر عميق وصادق. كما أود من خلال
السفراء الأربعة لأشد البلدان تضررا أن أعرب عن إعجابنا
بجميع العاملين الصحيين الوطنيين والدوليين الذين يعملون
في أشد البلدان تضررا ويقدمون لها دعما صادقا والمستمر.

وسمعا اليوم أن فيروس إيبولا لا يزال يفتك بالأرواح
وأسباب كسب المعيشة والمجتمعات والاقتصادات. وفي بعض
الأماكن نحرز التقدم في احتواء المرض، ولكنه لا يزال ينتشر
في أماكن أخرى. كما تتصاعد المعركة العالمية لمكافحة ذلك
التهديد، ولكن ليس بخطى وافية. وعلينا القيام بالمزيد من العمل،
ليس لإخماد الأزمة الحالية فحسب بل أيضا لإرساء الأسس للغد
ولتعافي منطقة غرب أفريقيا وسكانها. وإذا كللنا بالنجاح في
تجاوز المرض، كما هو هدفنا، فإن الغد قد يأتي في وقت أقرب
مما نتصور. ولا بد أن تبدأ اليوم الاستعدادات لذلك.

ولا تزال المملكة المتحدة تضطلع بدورها في مكافحة
العالمية لفيروس إيبولا. وسأعدد ببساطة الأعمال التي نقوم
بها ليس بغرض المباهاة بما نقوم به، ولكن لأبين أنه لا يزال
هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فحتى الآن،
خصصنا مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لمكافحة المرض. وإلى جانب
الموظفين المدنيين، يوجد في الوقت الحالي ٨٢٠ من الموظفين
العسكريين للمملكة المتحدة في الميدان في سيراليون يدعمون
الجهود الوطنية. ومنذ آخر جلسة للمجلس مثله هذه الجلسة،
زادت المملكة المتحدة مجموعة عناصر الدعم الذي تقدمه،
وهو يشمل ٧٥٠ سريرا للعلاج لعدد يبلغ ٨٠٠ مريض

ونحن من جانبنا نقدم الدعم لبرنامج إقليمي أنشأه الصليب
الأحمر لمساعدة بنن وبوركينا فاسو وبوروندي والسنغال
ومالي والنيجر.

ونرحب بالموقف المسؤول لجميع الدول الأعضاء التي
أبقت على روابطها في مجال النقل وصلاتها التجارية مع البلدان
الأكثر تضررا من الوباء. كما نشيد بشركات الطيران والنقل
البحري التي تواصل تقديم خدماتها الأساسية لاقتصاد بلدان
المنطقة.

وإلى جانب التصدي للحالة الطارئة، يجب أن نبدأ بالفعل
الإعداد لسيناريو ما بعد إنتهاء فيروس الإيبولا. وتعمل تشكيلة
غينيا التابعة للجنة بناء السلام، التي أتشرف برئاستها، بنشاط
من أجل تحقيق تلك الغاية بالتعاون مع سلطات جمهورية غينيا
ومع تشكيلي ليبريا وسيراليون التابعتين للجنة بناء السلام. وقد
عقدت التشكيلات الثلاث في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماعا
مشتركا لتقييم الأثر المتعدد الجوانب لوباء الإيبولا. وعقب
الاجتماع، بعثنا برسالة إلى رئيس لجنة بناء السلام نطلب إليه
فيه أن يطلب إلى الأمين العام تقييم أثر الوباء في مجالات الأمن
والحكم المحلي والمؤسسات السياسية والتماسك الاجتماعي
والتنمية الاقتصادية المستدامة. وسيمكن ذلك التقييم المجتمع
الدولي من تعزيز دعم تعافي غينيا وليبريا وسيراليون على المدى
الطويل. وعلى لجنة بناء السلام الاضطلاع بدور في هذا
السياق، على النحو الوارد في البيان الرئاسي الذي اعتمده
للتو S/PRST/2014/24 بمبادرة من الولايات المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس على التزام بلدي
الكامل والثابت بالإسهام بصورة ملموسة في المسعى غير
المسبوق الذي يقوم به المجتمع الدولي لإخلاء البلدان المتضررة
من فيروس إيبولا ومن ثم القضاء على ذلك التهديد للسلام
والأمن الدوليين.

وسمعا اليوم أن الأمم المتحدة تقوم، من خلال بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بتعزيز جهودها في أشد البلدان الثلاثة تضررا ومالي. والأمر الصحيح والأساسي أن تواصل البعثة زيادة التأهب الاقليمي وفي الوقت نفسه مكافحة التفشي الحالي للمرض. ولا تزال التحديات هائلة. وأبرز ديفيد نابارو الحاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٦٠٠ مليون دولار في شكل تبرعات. وساهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٣٠ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين. ونشعر بالامتنان لديفيد وتوني على اضطلاعهما بقيادة سياسية قوية وبالتوجيه التشغيلي وهما ضروريان لقيادة المسعى الدولي. ويلزمنا جميعا أن دعم البعثة في أداء مهامها الحاسمة. وتشمل تلك المهام، على وجه الخصوص، تنسيق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات في الميدان، وبناء الشراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى في المقر وعلى مستوى البلدان والمناطق؛ وربط سلسلة الإمداد العالمية بمنصة تمتد إلى مستوى المقاطعة؛ وحشد الموارد وتنسيقها بسرعة، بما في ذلك زيادة الموظفين؛ والاتصال مع جميع أصحاب المصلحة بغية تمكينا من تحديد الفجوات معا، وتبادل التحليل وابتكار الحلول؛ والتركيز على جميع أشد البلدان تضررا؛ والتركيز على جميع أشد البلدان تضررا، بما في ذلك التأهب والتخطيط لحالات الطوارئ في الأمد الطويل. وبالتخطيط في الوقت الحالي لإعادة الإعمار وجهود التعافي في المستقبل، يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي. وتؤكد مجموعة البلدان الـ ٢٠ على تقديم الدعم العالمي القوي لجميع الأطراف الفعالة التي تضطلع بدورها. وبشكل جماعي، علينا أيضا أن نمضي قدما بسرعة في دعم تطوير اللقاحات والاستعداد لنشرها على نطاق واسع إذا اقتضت الظروف. كما أود أن أشارك الآخرين إبراز إحدى الضرورات الملحة، وهي الزيادة السريعة لعدد العاملين الصحيين المهرة والموظفين الآخرين، ليس في

خلال ستة أشهر. وافتتح مركز العلاج الأول الذي تموله الملكة المتحدة في مدينة كيري، ويجري تشييد خمسة مراكز أخرى. كما نقوم بدعم آخرين في إنجاز الأعمال البالغة الأهمية لدفن الموتى بطريقة مأمونة وبدعم منظمة الصحة العالمية في تدريب أكثر من ٨٠٠ عامل صحي كل أسبوع. وتقوم السفينة البحرية آرغوس التابعة للمملكة المتحدة وثلاث مروحيات بتيسير المزيد من التنقل والدعم اللوجستي للأفرقة الطبية البطولية وحقراء تقديم المعونة. كما نعمل بشكل أساسي لإيصال ٢٠٠ مركز مجتمعي للرعاية الصحية إلى جميع أنحاء سيراليون خلال الشهرين المقبلين ونقوم بتنفيذ نموذجنا الخاص للقيادة والتحكم في المناطق. ولكن، وبعبارة وزير خارجية بلدنا، الذي تكلم من سيراليون الأسبوع الماضي، ”لقد بدأنا نشهد علامات مبكرة للتأثير، ولكن بالرغم من جهودنا وجهود الآخرين، فإن هذه المعركة لا تزال في بدايتها“.

ونشكر من يقدمون بالفعل إسهاما أساسيا بما في ذلك أستراليا والدايمرك وهولندا، وهي تعمل معنا بصورة وثيقة في سيراليون، فضلا عن كوبا والصين وفنزويلا وفرنسا والاتحاد الأوروبي بصوة أعم والولايات المتحدة وآخرين عديدين على مساعدتهم لشعوب أشد البلدان تضرر. وناشد الشركاء الحاليين والمحتملين استكشاف ما إذا كان بوسعهم المساعدة بسد فجوتين في إسهامنا في سيراليون. أولا، نحن بحاجة إلى المزيد من العاملين في الرعاية الصحية للعمل في المراكز الستة لعلاج مرض إيبولا التي نقوم بتشبيدها. ويمكن أن نقدم التدريب ما قبل النشر، والتدريب في البلد والتوجيه لأية دولة عضو قادرة على نشر عدد كبير من العاملين على أساس التناوب. ثانيا، نحن بحاجة إلى فنيي مختبرات وعلماء للطب الحيوي لمساعدة موظفي المملكة المتحدة على إدارة المختبرات. فالتشخيص السريع والدقيق لفيروس إيبولا أمر أساسي لعلاج المرض واحتوائه.

وبالرغم من استقرار معدلات انتشار الوباء في غينيا وليبيريا، وفقا للتقارير الأخيرة لمنظمة الصحة العالمية، فلا بد من الاستمرار في بذل الجهود لاحتوائه والقضاء عليه قبل أن ينتقل ويتفشى في دول الجوار، وبخاصة في ضوء ظهور حالات فردية في مالي، شملت كذلك عددا من أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وما يفاقم الفيروس هو وجود احتمالات بانتقال المرض إلى دول المنطقة نظرا لقرىها الجغرافي وحرية التنقل عبر الحدود والترابط بين اقتصادات دول المنطقة.

لقد شرعت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بتنسيق العمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لضمان تنفيذ ولاية البعثة على نحو يراعي الاستخدام الأمثل والفعال للموارد ويسعى لتفادي التداخل أو ازدواجية المهام.

ومن هنا، فإننا ندعو كافة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة، إلى تحديد الثغرات المتعلقة بالاستجابة بهدف وقف انتشار الفيروس وعلاج المصابين وضمان توفير الخدمات الأساسية على نحو كفو وفعال. فالمتابعة الحثيثة لمواجهة هذا المرض تتطلب عملا منظما ومعقدا يتجاوز المناقشات العامة حول هذا الوباء. ولا بد من تضافر جهود اتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في العمل سويا لتحقيق هذه الغاية.

عملا بقرار الجمعية العامة ١/٦٩، والذي اشتركت ١٥٤ دولة من بينها الأردن في تقديمه، والذي يدعو إلى التحرك لوقف التفشي المرعب للفيروس في غرب أفريقيا وتوسيع الاستجابة الدولية في المساعدة والقضاء على الوباء في منطقة غرب أفريقيا، فإننا نود التأكيد على ضرورة إيلاء الأولويات

سيراليون وليبيريا وغينيا وحدها بل في تلك البلدان الثلاثة على وجه الخصوص، وعلى مستوى المناطق. ويجب أن نصل إلى جميع المحتاجين.

ولا بد أن يواصل المجلس إبقاء اهتمام العالم منصبا على هذا التهديد للسلام والأمن الدوليين. وتشكل الإصابة بفيروس إيبولا إصابة لنا جميعا. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل مكافحة هذا المرض معا.

السيدة قعوار (الأردن): أتقدم إليكم بالشكر على تنظيمكم بهذه الجلسة الهامة. كما أشكر كل من الممثل الخاص للأمين العام المعني بمكافحة إيبولا، السيد أنطوني بانبوري، ومبعوث الأمين العام الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، ديفيد نابارو، ورئيس الصليب الأحمر الفرنسي في غينيا، السيد توماس موغي، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

إن وباء إيبولا الذي انتشر في عدد من دول منطقة غرب أفريقيا خلال الفترة الماضية قد تجاوز كونه مجرد أزمة صحية عامة إذ أنه يشكل أزمة متعددة الأبعاد بنواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية. وقد اتسعت رقعته لتمتد من غرب أفريقيا، متحولا بذلك إلى خطر عالمي يهدد السلم والأمن الدوليين. وبواقع الحال فإن الدول الثلاث، أي ليبيريا وغينيا وسيراليون الأشد تضررا من هذا الوباء تعد من بين الدول المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. فهي قبل اندلاع الوباء كان في مرحلة ما بعد النزاع وبالغة الهشاشة. وقد ألحق هذا الوباء أضرارا جسيمة باقتصادات هذه الدول يتوقع أن تصل قيمتها إلى ٣٢,٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥ إذا لم تتم السيطرة عليها، فضلا عن تداعياته الإنسانية والاجتماعية الطويلة الأمد، إذ أنه ليس مجرد فيروس خطير يفتك بضحاياه وإنما يمضي إلى ترك بصمة عميقة على المجتمعات التي يتفشى فيها الوباء.

غير أنه يمكن القول إن تدابير الحجر الصحي ذات الصلة بالإيولا تعوق التعاون من جانب وجود الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بنقل المعدات. ونشيد بشجاعة الموظفين المدنيين والوحدات العسكرية في البعثة، الذين ما زالوا موجودين في بلدان المنطقة على الرغم من خطورة الحالة.

وروسيا، من جانبها، تدعم الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للوباء والتخفيف من آثاره السلبية على الاقتصاد والأمن والاستقرار في البلدان المتضررة. ونحن نؤيد الدور المحوري الذي تؤديه الجمعية العامة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في هذا الجهد. ونسهم إسهاما نشطا في الجهود العملية في مجال مكافحة الوباء، حيث نزيد باستمرار المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان المتضررة من الإيولا من خلال الآليات المتعددة الأطراف والثنائية على السواء.

وفي نيسان/أبريل الماضي، حينما لم يكن الإيولا قد تم وصفه بعد بأنه تهديد للسلام والأمن الدوليين، بدأت روسيا إرسال إمدادات من الأدوية والمعدات إلى غرب أفريقيا من خلال منظمة الصحة العالمية. وكان بلدنا من بين أوائل الدول التي تنشر فرقة متخصصة في مكافحة الأوبئة في غينيا، مزودة بمختبرات متنقلة للكشف عن الفيروسات. كما شرعنا في تقديم المساعدة الغذائية إلى البلدان المتضررة من خلال برنامج الأغذية العالمي. وحتى الآن، يصل إجمالي قيمة ما قدمناه من مساعدات إلى نحو ٢٠ مليون دولار.

وروسيا تعمل بنشاط في توفير الدعم اللوجستي للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيولا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، واستجابة لطلب البعثة، قدمنا خمس طائرات عمودية مدنية إلى سيراليون. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على تعليمات الرئيس الروسي بوتين، تلقت غينيا مستشفى ميدانيا للكشف عن العدوى، فضلا عن

للتدابير الوقائية لوقف انتشاره. ولا بد هنا من مواصلة الجاهزية العالية للتعامل مع الوباء من خلال تحديد خطط عمل مدروسة وإجراءات معززة بآليات للاستجابة على مختلف الأصعدة، كما نؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به القيادات الوطنية في الدول المتضررة لمكافحة هذا الوباء.

ومن هذا المنطلق، فقد أنشأ الأردن لجنة وطنية لإعداد خطة تنفيذية للتعامل مع مرض الإيولا ويتم اتخاذ جميع التدابير التي توصي بها منظمة الصحة العالمية وتوفير المتطلبات المتعلقة بالوقاية من المرض وتشخيصه وعلاجه والتواصل مع الهيئات المعنية لمتابعة التطورات عن كثب.

وختاما، فإننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة وتيرة الدعم للحكومات المتضررة من خلال توفير الموارد والمساعدات اللازمة بما فيها المستشفيات الميدانية والخدمات السريرية والمختبرات المتنقلة والكوادر المخصصة والمدرية ووسائل التشخيص لعلاج المرضى، إضافة إلى تكريس المزيد من الخبرات العلمية ودعم درجة الجاهزية لمواجهة انتشار هذا الوباء.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام أنطوني بانبوري والممثل الخاص للأمين العام ديفيد نابارو والسيد توماس موعغي على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة في ما يتعلق بانتشار فيروس الإيولا وبشأن الاحتياجات الراهنة لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيولا في مكافحة تفشي المرض.

ونسلم بأن زيادة انتشار الوباء في البلدان الأفريقية يمكن أن تنطوي على خطر زعزعة استقرار الحالة وربما تكون محفوفة بمخاطر إعادة إشعال الصراعات الخاملة واندلاع أعمال عنف، وهو ما يمكن أن يبدد الجهود الكبيرة التي تم الاضطلاع بها في الآونة الأخيرة.

وستواصل روسيا المشاركة في تنفيذ استراتيجية دولية لمكافحة الإيبولا بالتعاون مع جميع الشركاء المهتمين بالأمر، وذلك للتصدي للوباء ومنع تدهور الوضع العام في البلدان المتضررة.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن مرض فيروس الإيبولا. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ألا وهم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا أنطوني بانوري والمبعوث الخاص للأمين العام وكبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بمرض فيروس الإيبولا ديفيد نابارو والسيد توماس موغي، رئيس الصليب الأحمر الفرنسي في غينيا، على إحاطاتهم الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا لزميلتنا السفيرة سامانثا باور، ممثلة الولايات المتحدة، على الزيارة التي قامت بها إلى البلدان المتضررة وعلى التزامها الشخصي بتحسين الاستجابة الدولية وعلى مناصرتها التي لا تعرف الكلل للعاملين في مجال الرعاية الصحية الموجودين في الميدان، والذين ينبغي أن يلقوا معاملة الأبطال، لا معاملة المنبوذين. ونقدر أيضا عبارات التعازي والمواساة الكريمة من جانب زملائنا في وفاة مارسيل روداسينغوا، وهو أحد مديري جهود التصدي للإيبولا في غينيا. وقلوبنا مع أفراد أسرته، ونصلي من أجلهم.

خلال الشهر المنقضي، شهد العالم مدى متانة الروح الإنسانية، حيث أبدى أشخاص من كل ركن من أركان العالم استعدادهم لمغادرة مناطقهم الآمنة وتعرض حياتهم للخطر من أجل مساعدة السكان المتضررين من الإيبولا. وسمعنا عن تضحيات مجتمعات محلية بأسرها، تخلت عن ممارساتها التقليدية من أجل الصالح العام، فضلا عن القيادة القوية التي أبدتها حكومات ليبيريا وسيراليون وغينيا. وخلال تلك الفترة، أعربنا أيضا عن تقديرنا للبعثة التي لم يسبق لها مثيل والتنسيق

أكثر من ١٥٠ طنا من المعدات الطبية والمتخصصة لنشرها. ويضم المستشفى المتنقل، الذي سيعمل فيه مجموعة من الأطباء المحليين، جناحا للتشخيص وثلاثة أجنحة لعلاج الأمراض المعدية وجناحا للإنعاش والعناية المركزة، فضلا عن مختبر تشخيصي خاص. والمستشفى مجهز لاستقبال وعلاج ٢٠٠ من المرضى المصابين بأخطر الأمراض الفيروسية، كما أنه يتيح للأطباء العمل عن بعد في أثناء فترة الحجر الصحي اللازمة. كما ساعدت روسيا في بناء مستشفى في الفرع الغيني لمعهد باستير، والكائن في منطقة كينديا.

كما تقدم روسيا إسهاما كبيرا في مجال البحوث العلمية بشأن الفيروس. ويجري المركز الحكومي الروسي لبحوث علم الفيروسات والتكنولوجيا الأحيائية، وهو مركز شهير عالميا، أبحاثا تهدف إلى استحداث علاج مناعي للوقاية من الإيبولا وعلاج المصابين به، وذلك لإنتاج لقاح وعلاج بواسطة الغلوبولينات المناعية على السواء.

وتحت رعاية منظمة الصحة العالمية، سيدعم بلدنا خلال هذا العام وفي العام المقبل تطبيق قواعد طبية وصحية دولية بغية تحسين استعداد نظم الرعاية الصحية الوطنية في البلدان المحتاجة، وذلك بهدف التصدي بفعالية وفي الوقت المناسب لتفشي الأمراض المعدية الخطيرة مثل الإيبولا. ويتضمن العمل المشترك بين الوكالات تلقي مقترحات من برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تمويل مشاريع إنسانية في البلدان المنكوبة بالإيبولا. وننظر أيضا في تقديم المساعدة عبر المنظمة الدولية للدفاع المدني والبنك الدولي والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي للإيبولا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يزال اقتراحنا الخاص بتوفير طائرتين مجهزتين بمرافق صحية وبكبسولات خاصة لإجلاء المرضى، وذلك بالمجان، قائما.

من الجهات الميدانية الفاعلة ذات الصلة، لضمان تواصل عام مناسب بخصوص الإيبولا. وينبغي لاستراتيجية التواصل تلك أن تستهدف بوجه خاص سكان المناطق الريفية والنائية، في البلدان الأكثر تضرراً، لضمان الوقاية الفعالة ومكافحة الوصم الذي من شأنه تأخير القضاء على هذا الفيروس.

إن رواندا تعرب عن قلقها جراء التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للأزمة، بما في ذلك فيما يخص التعليم والشركات والاقتصادات الوطنية ومعيشة السكان المتضررين. ومع ذلك، تشجعنا تعبئة المؤسسات المالية والشركاء الآخرين لمعالجة الأثر المدمر للفيروس في البلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنه بينما نتصدى لحالة الطوارئ العاجلة، ينبغي لنا أن ننظر إلى ما بعد مرحلة الطوارئ هذه، ووضع استراتيجيات في فترة ما بعد القضاء على الإيبولا، بالتنسيق مع لجنة بناء السلام.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يحافظ المجتمع الدولي على الزخم الحالي، ويزيد من مستوى دعمه وإسهاماته، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، ونحن نسعى جاهدين لكفاءة استخدام الموارد المتاحة في هذا المجال. إننا نتعهد بمواصلة دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، في مجمل جهودها التي تبذلها لكي نجتاز هذه الأزمة.

السيدة بايك جي-آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص ديفيد نابارو والممثل الخاص أنطوني بانبوري على إحاطتهما الإعلاميتين. ونحن نثني على عملهما الشاق لتنسيق جهود الأمم المتحدة والشركاء لمكافحة وباء إيبولا الذي لم يسبق له مثيل، ونقدر القيادة القوية للأمين العام لهذه المهمة الصعبة. كما نشكر ممثل العاملين في المجال الإنساني، السيد توماس موغي، على إحاطته الإعلامية، وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشيد بالعاملين

الفعال للاستجابة الدولية، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أنه بفضل كل تلك الجهود، ثمة تراجع في انتقال عدوى الفيروس، الأمر الذي يبعث الأمل في القضاء على هذا الوباء في المستقبل القريب.

لكن، وكما وحذر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن هذه الحالة المشجعة لا تعني أننا قد تخلصنا من خطر فيروس الإيبولا، بل على العكس من ذلك. في الواقع، وكما أبلغنا أنتوني بانبوري وديفيد نابارو، فإن إمكانية انتقال عدوى الفيروس لا تزال عالية، ولا تزال خطة الاستجابة تعاني من نقص في التمويل، وثمة حاجة لمرافق العزلة المطلوبة، ولا يزال العلاج غير متاح، ويتوسع هذا المرض جغرافياً داخل البلدان المتضررة وخارجها. وفي هذا الصدد، وبينما نعرب عن مخاوفنا جراء الحالات المبلغ عنها في مالي، فإننا نرحب بالاستجابة المناسبة التي قامت بها حكومة مالي.

إننا نشكر جميع البلدان التي تقوم بدور حاسم فيما يخص مكافحة فيروس الإيبولا في مصدره، سواء من خلال التعهد بتقديم الأموال، أو إرسال العاملين في مجال الرعاية الصحية أو الجنود، وإنشاء وحدات المعالجة أو توفير التدريب. وعلى المستوى القاري، شكل القرار الأخير الذي اتخذته مفوضية الاتحاد الأفريقي المتعلق بإنشاء فريق بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا، خطوة مهمة لدعم الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة هذا الوباء.

ونحن نؤيد تماماً المفهوم المقترح لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، ونتعهد بأعلى مستوى من المشاركة والالتزام بنجاح بعثة الاتحاد الأفريقي. ويشجعنا بشكل خاص أن إحدى دعائم استراتيجية الاتحاد الأفريقي ستمثل في التعامل مع وسائل الإعلام وجماعات حشد الدعم، والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والشبكات الاجتماعية وغيرها

الحالية لمنظمة الصحة العالمية إلى أن ٥٨٤ عاملا في مجال الصحة قد أصيبوا بالمرض ولقي ٣٢٩ عاملا حتفهم، حتى تاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ويمكن أن يعزى ارتفاع معدل الإصابة بين العاملين في مجال الصحة، إلى نقص معدات الوقاية والعدد غير الكافي من العاملين في المجال الصحي، وظروف العمل الصعبة في المناطق المعزولة.

رابعا، فإننا بحاجة إلى الاستمرار في متابعة الاستجابة التي أساسها خدمة الناس، فيما يخص مكافحة وباء الإيبولا. ونذكر أن الإجراءات على مستوى المجتمع المحلي المتعلقة بتغيير السلوك للحد من احتمال الإصابة بالمرض، مثل الحواجز الآمنة، قد أدت إلى إحراز بعض التقدم فيما يخص التصدي لفيروس الإيبولا في ليبيريا. وندعو إلى مواصلة هذه النهج. إن التخفيف من أجواء الخوف، وبناء الثقة من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية، أمر ضروري.

لم يجر احتواء وباء الإيبولا بعد، وتتيح أي فجوة في أي مرحلة من مراحل الاستجابة، المجال لانتشار الفيروس. قد يقول البعض أن ثمة أخيرا ضوء في نهاية النفق في ليبيريا. ومع ذلك، يجب علينا أن نظل يقظين، بالنظر إلى الحالات غير المبلغ عنها للفيروس، والواقع المعقد لمكافحة فيروس الإيبولا. كما قال الأمين العام مؤخرا، "الآن ليس هو الوقت المناسب لتتخاذل".

وساهمت جمهورية كوريا بمبلغ ٥ ملايين دولار للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الإيبولا، وتعهدت أيضا بمبلغ ٥ ملايين دولار لدعم الاستجابة العالمية لوباء الإيبولا. وعلاوة على ذلك، أرسلت حكومتي فريقا متقدما مشتركا بين الوكالات لسيراليون هذا الشهر، لتحضير لخطة نشر أفراد الخدمات الطبية لمواجهة انتشار الفيروس القاتل. وسوف ندعم وننضم باستمرار إلى المعركة العالمية ضد فيروس إيبولا إلى غاية أن تنتهي منها.

في المجال الصحي، الذين يخاطرون بحياتهم في الخطوط الأمامية للتصدي لفيروس الإيبولا.

لقد أدى وباء الإيبولا إلى إزهاق أرواح بشرية بسرعة كبيرة. وعندما عقدنا مناقشة مفتوحة في المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7268)، أدى هذا المرض إلى أكثر من ٢ ٠٠٠ حالة وفاة. لكن تجاوز الآن، عدد الضحايا ٥ ٠٠٠ ضحية. ويتحول فيروس الإيبولا إلى أزمة معقدة، ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وإنسانية عميقة. وتعد استجابة دولية أكثر شمولا ووحدة، حاسمة للغاية في هذا الصدد. أما وقد قلت ذلك، أود أن أعرض بعض الملاحظات حول هذه المسألة ذات الاهتمام المشترك.

أولا، يتعين مع مشاركة عدد من الأطراف الفاعلة وقنوات الموارد، في التصدي لهذا الوباء، ضمان التنسيق الوثيق بقيادة بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ومن المهم أن تعمل جميع الأطراف بالتنسيق مع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة. ويجب أن تستمر البعثة في تحديد وسد أي ثغرة من الثغرات، من أجل تحقيق استجابة سريعة وفعالة ومتناسكة للأزمة.

ثانيا، من الضروري النظر في استراتيجية طويلة الأجل لإعادة تأهيل وإعمار البلدان التي تضررت من تفشي الإيبولا. إن أزمة الإيبولا تدمر بالذات نسيج المجتمعات المتضررة، وتهدد المكاسب التي تحققت من خلال أنشطة بناء السلام الدولية في تلك البلدان. كما أن الحالة الغذائية غير المستقرة مؤخرا في البلدان المتضررة، بما في ذلك تعطل الإنتاج وارتفاع الأسعار، هو أيضا أمر مثير للقلق. وينبغي اتخاذ تدابير فورية لضمان الأمن الغذائي في تلك البلدان.

ثالثا، لضمان تقديم المساعدة الدولية باستمرار، لا بد من تعزيز حماية العاملين في مجال الصحة، بما في ذلك من خلال توفير المزيد من الموارد والمساعدات، مثل عمليات الإجراء الطبي الفعالة والمناسبة من حيث التوقيت. وتشير البيانات

كفالة الدعم الشامل للمالي في مواجهة حالة الطوارئ، بما في ذلك في المناطق الحدودية. كما أن التجارب الناجحة للبلدان في المنطقة دون الإقليمية يمكن أن تكون مفيدة.

وفضلاً عن الجهود والإنجازات القيمة التي تحققت حتى الآن، نعرب عن التقدير للعمل الذي تقوم به البعثة والوكالات المتخصصة، وعن امتناننا لموظفيها في الميدان. والتعاون الإقليمي يستحق تقديراً خاصاً، بما في ذلك من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة بناء السلام، من خلال تشكيلاتها الخاصة، والبنك الدولي. وعلى المستوى الإقليمي، تعمل شيلي مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد دول أمريكا الجنوبية على وضع خطط وبروتوكولات محدثة لمواجهة ذلك الوباء من خلال دعم أنشطة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية. ونعرب مرة أخرى عن امتناننا للعمل الذي يقوم به الفنيون الكوبيون في الميدان.

وكما أشار الأمين العام، كلما طال أمد الوباء، زاد خطر انتشاره إلى بلدان أخرى. ونؤكد على أهمية عدم التخلي عن توخي الحذر واستمرار الدعم الدولي، وتكثيف استجاباتنا وجعلها أكثر مرونة مع تطور الاحتياجات. ونحن ندعم تعزيز القدرات الوطنية، والتوزيع الجغرافي للتدخلات بشكل أفضل ودعم تأهب البلدان في المنطقة. ويجب دعم الجهود العاجلة المبذولة لتلبية الاحتياجات الآنية بالموارد الكافية والتخطيط لكي لا يتعرض الانتعاش الطويل الأمد للبلدان المتضررة للخطر، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في تحديد ولايات عمليات الأمم المتحدة.

ونكرر دعوتنا لجميع أصحاب المصلحة للتقيد الصارم بالبروتوكولات المتعلقة بالأشخاص الذين خالطوا المرضى أو الذين أصيبوا بالمرض، وكذلك تدريب فرق الرعاية الصحية المنشورة ميدانياً. ولكي تكون الجهود فعالة، يجب أن تشمل

السيد يانوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نشكر الرئاسة الأسترالية للمجلس على مبادرتها لعقد هذه المناقشة بشأن السلم والأمن في أفريقيا فيما يتعلق بالإيبولا، ومقدمي الإحاطات الإعلامية، المبعوث الخاص السيد نابارو، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، السيد بانبوري. والسيد موفي.

كما أننا نأسف للوفيات الناجمة عن فيروس الإيبولا، ونكرر تضامننا وتعازينا لأسر الضحايا وحكومات البلدان المتضررة. ونتفق مع الأولويات المنصوص عليها في البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2014/24)، وسوف أشير إلى بعض المسائل التي نود تسليط الضوء عليها.

حدد المجلس من خلال القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، إجراءاته بشأن التهديدات غير التقليدية وقرر أن "تفشي فيروس الإيبولا على نطاق غير مسبوق في أفريقيا يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين". ولا يزال للأزمة تأثير على السلام والأمن، نظراً لتأثيرها المباشر على الشعوب، ومجتمعات ما بعد الصراع الملتزمة بالعمليات الانتقالية وعمليات بناء السلام.

ومثل هذه الحالات تولد المخاطر والشكوك وتؤدي إلى حالات زعزعة الاستقرار، الأمر الذي يتعين على المجلس أن يولي اهتمامه لكي يمكنه - إلى جانب الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا والجهات المعنية الأخرى - من إيجاد الحلول وحتى يكون في حالة تأهب شامل إزاء حالة الطوارئ تلك، مع تهيئة الظروف الملائمة لاستعادة النسيج الاجتماعي والتغلب على انعدام أمن السكان.

ونثني على صلابة غينيا وليبيريا وسيراليون - بلدان ما بعد النزاع - التي توجه كل قدراتها المؤسسية النامية للتصدي لذلك التحدي. ونحیی بصورة خاصة الجهود التي تضطلع بها مالي، ونأمل أن تساعد زيارة البعثة إلى باماكو ومنشأها في البلد على

أعتقد أن الأمر لم يقتصر على استجابة المجلس للرسالة حقاً والتصرف على ضوئها، بل إن العالم كله قد أولى الاهتمام الواجب لتلك الاحتياجات الملحة، بالرغم من بعض الثغرات المتبقية. وحتى إن بدت في بعض الأحيان علامات على وجود مصالح ذاتية أو عدم كفاية التعاون، فليس هذا هو المناخ السائد - لا في الواقع، ولا على شبكات التواصل الاجتماعي أو في قلوب وعقول عالمنا المعولم، الذي ينظر إلى وباء الإيبولا لا باعتباره مشكلة صحية فحسب، ولكن، كما قيل وسمعنا، باعتباره أزمة متعددة الأبعاد ذات عواقب إنسانية واقتصادية وثقافية واجتماعية مروعة في البلدان التي كرس كل ما أوتيت من قدرات وذكاء وشجاعة وأمل لعملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة.

وبعد أن استمع مجلس الأمن إلى هذه الإحاطات الإعلامية، بات من الواضح وضوح الشمس له مدى إلحاح الوضع. والتعاون مطلب واضح - ولا بديل له. وعلينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا. إلا أن السيناريوهات الكثيرة المحتملة الناشئة عن تلك الأزمة المعقدة للغاية لا تزال غير مؤكدة؛ فالتوقعات بالنسبة للاقتصاد الكلي تبدو غير مؤكدة، وكذلك الآثار المالية ومدى فداحة الاحتياجات. ويرجع ذلك إلى أننا لا نستطيع استقراء التوقعات لكي نستخلص كم يتطلب الأمر من ملايين الدولارات بحلول نهاية عام ٢٠١٥، ولا نعرف ما سيتكشف عنه هذا الوضع المأساوي أو إلى أي حد سيتدهور في واقع الأمر. كما أننا لا نعرف عواقب الإيبولا وتوابعها، بخلاف الآثار الصحية. والبنك الدولي، على سبيل المثال، قدر أن عواقب الأزمة يمكن أن تكلف ٤ بلايين دولار بنهاية عام ٢٠١٥، في حين أشار سفير الأردن إلى أنها قد تصل إلى ٣٦ بليون دولار خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

وليس ثمة ما هو أكثر وضوحاً من الضحايا، ومن وجوب تحويل شعورنا بالخوف إلى شعور بالتضامن، وأنا قد عقدنا جلسة

بُعد حقوق الإنسان لتجنب أي أشكال جديدة للتمييز والإقصاء. وهذه ضرورة أخلاقية وسياسية.

ختاماً، يؤكد بلدي على ضرورة الالتزام من جانب أصحاب المصلحة المعنيين بعدم عزل البلدان المتضررة. ونعتقد أن أي إجراء من هذا القبيل من شأنه أن يقوض آفاق الانتعاش. ولذلك، فإننا نحث على مواصلة الجهود تجنباً للتمييز ضد البلدان أو الأشخاص.

السيدة بيرسيغال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن التطورات في طابع الأزمة في غرب أفريقيا الناجمة عن فيروس إيبولا. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد أنطوني بانبوري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، والسيد ديفيد نابارو، والسيد توماس موشي، رئيس الصليب الأحمر الفرنسي في غينيا. وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية، وقبل كل شيء، على تفانيهم، وأعرب عن إعجابنا بالعمل الذي يقومون به للتصدي لهذا الوباء الخطير.

وأسوة بالمتكلمين الآخرين، نعرب عن تعازينا وتضامننا مع أسر آلاف الضحايا ومع بلدانهم.

مما لا شك فيه، أنه منذ اجتماعنا الأول مع رئيسة ديوان الأمين العام، السيدة سوزانا مالكور، والسيد بانبوري، كان من الواضح أننا نواجه وضعاً يقتضي استجابة عاجلة بالنظر إلى تلك الآلاف العديدة من الأرواح المعرضة للخطر في دول غرب أفريقيا. ومنذ ذلك الاجتماع الأول من نوعه، أدرك المجلس تماماً أن التعاون المصمم لكل بلد بالذات سيكون أساسياً في علاج المتضررين ومنع انتقال العدوى إلى المنطقة والعالم، وأن علينا أن نتجنب الوقوع في خطأ الأنانية والوصم والتمييز أو العزل من خلال إجراءات مثل وقف التجارة وإغلاق الحدود ووقف وسائل النقل أو رفض دخول الأشخاص القادمين من المنطقة إلى بلداننا.

إلا عن طريق عبور النهر من أقرب بلدة إليه، وأنه قد مضى ٢٥ عاما على عبور آخر عربية لذلك النهر. عليه، وحين نتكلم عن النظم المعقدة اللازمة لعلاج المصابين بالفيروس، ينبغي أن نضع في الاعتبار أيضا الحياة اليومية لهؤلاء الأشخاص، وأنه يمكن وقوع المزيد منهم ضحايا لأساليب العمل التكنوقراطي أكثر من وقوعهم ضحايا لفيروس الإيبولا.

وفي الختام، أود أن أنوه بالتعاون الذي أشار إليه الممثل الدائم للصين، بل أشارت إليه جميع البلدان أيضا. ولكن، لماذا أذكر ما قاله ممثل الصين على وجه الخصوص؟ لقد ذكر أن مختلف البلدان والمنظمات قد واصلت الاستثمار في الأجلين الطويل والمتوسط في سياق حالة الطوارئ هذه. وأود أن أنوه أيضا بقرار الولايات المتحدة المتعلق بتوفير مركز للعلاج بأقصى درجات الكفاءة كي يكون قادرا على مساعدة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

وأقول هذا لأن ذلك قد ساعدنا في الأرجنتين على مكافحة التحيز والشعور بالخوف والتمييز، وهي المشاعر التي لطالما نطلب من وسائل الإعلام إدارتها كما ينبغي عن طريق ممارسة الأخلاقيات المتعلقة بالمسؤولية. فحين نستطيع القول على سبيل المثال، أنه سيكون هناك مركز للعلاج معني بالقوات وأفراد الشرطة الموجودين في الميدان، فإن ذلك يعني بالنسبة لحالة الأرجنتين، أن لدينا قوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأن هناك مجالا لتوفير الرعاية الطبية اللازمة لهم. وبالتالي، يمكننا التغلب على مشاعر الخوف من خلال التعاون. وبذلك يمكننا التغلب على التحيز، حين نثبت أننا لسنا غير مبالين إزاء الأشخاص الموجودين في الميدان والعاملين في بعثات الأمم المتحدة.

وأنا على علم بأن مجموعة العشرين، والأرجنتين، وبلدكم، سيدي الرئيس - بوصفه عضوا في مجموعة العشرين - قد أسهمت جميعا دون شك في صنع القرارات التي اتخذها

طارئة منذ اليوم الأول بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7268). وعليه، فإن هناك حاجة ملحة إلى الاستجابة بشكل منسق وتعاوني، وهي أمر ضروري ولا غنى عنه.

وسمعا مؤخرا أيضا من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، أن تفشي فيروس الإيبولا قد ألحق أضرارا بالغة بالإنتاج الزراعي الذي يعتمد عليه ثلثا السكان في غرب أفريقيا. وعليه، ينبغي أن ندمج في خططنا في المستقبل، الجهود الرامية إلى كفاءة التعاون والإجراءات العاجلة للتصدي لحالات الجوع التي يتعذر التيقن منها.

وأود أن أعرب عن احترامنا للمجتمعات والحكومات في بلدان غرب أفريقيا. وبالمثل، فإن القول بأنه يجب أن يفهم تضامنا على أنه تعاون واستجابة ضرورية لحالة طارئة، ليس مسألة تتعلق بسلسلة من الإحصاءات أو بمجرد ممارسة فكرية. ونحن ندرك حقا الجهود التي بذلتها جميع تلك البلدان بغية الخروج من هوة الفقر والاستبعاد. وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أعرب عن أعمق مشاعر الاحترام لأولئك الأشخاص الذين يعملون في خضم هذا الوباء مباشرة من أجل وضع حد للآفة التي يسببها. أود أيضا أن أشدد على المساهمة التي تقدمها العديد من البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية. وأشدد أيضا على التزام مختلف وكالات الأمم المتحدة، والقيادة التي أبدتها الأمين العام، والعديد من المنظمات، من قبيل منظمة أطباء بلا حدود، وجمعية الصليب الأحمر وغيرهما كثير.

لقد تكلمت طبيبة أرجنتينية متطوعة تعمل مع منظمة أطباء بلا حدود، هي كارولينا لانكلاريس، التي ما تزال تعمل هناك في الميدان، بوضوح عن التحديات اللوجستية. وحين نذكر التحديات اللوجستية، فإننا نتصور في بعض الأحيان استثمارات كبيرة أو معدات متطورة. لكن وفي مقابلة أجريت معها مؤخرا، ذكرت الطبيبة الشابة لانكلاريس أنها اكتشفت أنه لا يمكن الوصول إلى الأشخاص المصابين في إحدى المناطق

والتعامل معهم عن قرب كلها سلوكيات محظورة. وبالتالي، فإنني أعرب عن بالغ احترامي، للسيدة جولي بيشوب، وزيرة الخارجية في أستراليا، التي قالت أن عدد النساء اللاتي يوفرن الرعاية للمرضى يفوق عدد الرجال. وفي الواقع، فقد ظلت المرأة تقليدياً وفي جميع أنحاء العالم، هي المسؤولة دائماً عن مهمة توفير الرعاية. وأود أن أعرب عن عميق تضامني مع أولئك النساء اللاتي يوفرن الرعاية. وحين انظر إلى الممثل الدائم لليبيريا، سرعان ما يخطر في ذهني ذلك التحدي الهائل الذي يشكّله هذا الوباء للبشرية قاطبة، وللمرأة التي يجب عليها الامتناع عن اللمس والتقبيل والعناق.

ولهذا السبب، فالتعاون ليس بديلاً، بل أمراً حتمياً، وهذا هو السبب في أن التصدي لحالة الطوارئ هذه ليس خياراً؛ إنه حاجة ماسة للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيد توري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الثانية وعلى بيانهم كلها، التي تعبر مرة أخرى عن تضامن المجلس مع البلدان المتضررة بشدة من فيروس حمى الإيبولا الترفية الخطرة التي أودت بحياة أكثر من ٥٠٠٠ شخص، وما زالت تتسبب في إلحاق ضرر كبير.

وأود أن أعرب عن عميق تعازي حكومة غينيا وشعبها لأسرة المتوفي ولحكومة رواندا والأمم المتحدة في أعقاب الوفاة القاسية هذا الأسبوع للسيد مارسيل روداسينغوا الذي كان يقوم بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى مكافحة أزمة فيروس الإيبولا في غينيا. ولم تكن تلك بعثته الأولى في غينيا؛ فقد كان صديقاً عزيزاً لبلدنا سبق له أن عمل ممثلاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) هناك.

رؤساء الدول بشأن التعاون. ولكن ما ينبغي لي أن أقوله هو أن الأرجنتين قد كانت قادرة على التعاون - ودون أن أشير إلى الحجم والأرقام - عن طريق تبادل المعارف المستقاة من معهد للأمراض الفيروسية تتولى إدارته الدولة في بلدي، حيث تم فيه تطوير تقنية لعلاج الحمى الترفية التي تعرف في الأرجنتين باسم "mal de rastrojos" ورأى الباحثون في ذلك المعهد الحكومي أن بالإمكان نقل معارفهم واستخدامها في الاستجابة لفيروس الإيبولا، وخاصة بواسطة علاج المرضى عن طريق تركيز الأجسام المضادة التي يُحصل عليها من المرضى الذين تم شفاؤهم.

وقد أخذت منظمة الصحة العالمية بالبروتوكولات والمعارف الطبية المنقولة هذه. ولست أدري لأي مدى يمكن أن تجدي هذه المعارف، غير أنها مفيدة ما دامت هي نفسها التي استخدمت لعلاج المرضة الإسبانية، تريسا روميرو، التي شفيت من الإصابة بفيروس الإيبولا بواسطة حقنها. حصل أخذ من راهبة أصيبت بالفيروس في وقت سابق.

ومن الضروري أن نواصل متابعة هذا الموضوع عن كثب. ويجب أن يدعم مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في مجال اختصاصنا - وهو البعثات الموجودة في الميدان - كي تتوفر لديها جميع القدرات التي هي بحاجة إليها بغرض تمكينها من التصدي لهذه الحالة الخطيرة للغاية، ولسائر التحديات التي تواجه الجنس البشري كافة.

وأود أن أختتم بياي بالقول أنني استمعت بعناية إلى جميع المتكلمين، مثلما أفعل دائماً. غير أن الممثلة الدائمة للولايات المتحدة طرحت بعدا غير ملموس لهذه الحالة الطارئة، ألا وهو البعد الثقافي أو الذاتي، وهو الأمر الذي ذكره السيد لادسوس منذ اليوم الأول. وهي ليست مسألة تتعلق بإخفاء الأشخاص وراء أقنعة جراحية لضمان وقايتهم من العدوى. بل هي مسألة أعمق من ذلك بكثير، ما دام عناق المرضى وتقبيلهم

وتنفذ حكومة غينيا وشركاؤها الثنائيون والمتعددو الأطراف - من وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، والجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى - خطة معجلة لمكافحة الوباء ذات أهداف استراتيجية لكسر سلسلة انتقال المرض في جميع أنحاء البلد بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير؛ ووقف ظهور حالات جديدة، سواء كانت ناشئة على الصعيد المحلي أو واردة من الخارج، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وتعزيز نظام الرعاية الصحية في غينيا، وذلك من أجل تحسين توفير الرعاية وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات رصد الأوبئة والوقاية منها والإنذار المبكر بشأنها والتصدي لها.

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، ستركز على أربعة مجالات: أولاً، الاتصال من خلال زيادة مشاركة المجتمعات المحلية التي تهدف إلى كسب ثقة السكان وتحسين الأثر المحلي للاستجابة. ثانياً، الرصد الدقيق لـ ١٠٠ في المائة من المخالطين من أجل الاستدلال المبكر على الحالات وتشخيصها؛ ثالثاً، معالجة المرضى وعزلهم بسرعة، لكي يتسنى كسر سلسلة انتقال المرض في أقرب وقت ممكن، وزيادة فرص نجاة المرضى؛ ورابعاً، ضمان ترتيب جنازات آمنة وكريمة للضحايا وتشجيع ممارسات النظافة الصحية.

ويعتمد النجاح في تنفيذ خطتنا المعجلة أساساً على التعبئة السريعة للموارد البشرية والمالية واللوجستية؛ والتزام الغينيين، بصورة فردية وعلى مستوى المجتمعات المحلية، بوقف انتقال فيروس الإيبولا؛ وضمان التعبئة التشغيلية الآنية للموارد بناء على اتجاهات العدوى بالفيروس. وتتضمن نتائج الجهود المبذولة حتى الآن الانتهاء من تشييد ثلاثة مراكز لعلاج الإيبولا، وقد بدأ البناء في سبعة أخرى في المناطق المتضررة؛ وجرى تشغيل خمسة مراكز انتقالية تضم ما بين ١٠ و ٣٠ سريراً؛ ونشر ٩٠٣ من العاملين الاجتماعيين الذين سيرصدون المخالطين

أود أن أعرب عن امتناننا لجميع شركائنا، وخاصة مقدمي الرعاية من منظمة أطباء بلا حدود والصليب الأحمر ومنظمات أخرى، الذين يبذلون كل جهد ممكن لمساعدتنا في التغلب على الوباء. ونحن ممتنون بشكل خاص للحكومة الفرنسية التي وفرت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لغينيا مركزاً هاماً للعلاج يمنح الأمل لشعب غينيا في مكافحة الإيبولا. كما أود أن أشكر السفارة باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، والممثل الخاص بانبوري والمبعوث الخاص نابارو على قيادتهم والتزامهم المستمر بالتصدي للمرض. وأشكر كذلك ممثل الصليب الأحمر الفرنسي في غينيا على إحاطته الإعلامية السديدة.

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ المجموع التراكمي للحالات المبلغ عنها في غينيا ٢٠٥٥، من بينهم ١٢٢٤ حالة وفاة. وقد تباطأ الانتشار للمرة الأولى منذ أن بدأ انتشار الوباء، ونحن نشهد تحقيق استقرارا للحالات وانخفاضها في بعض الأماكن. ومع ذلك، ارتفع عدد الحالات في مقاطعات ماسينتا ونزيريكوري وكيرواني في منطقة الأحراج الغينية، حيث توجد بؤرة الوباء، وكذلك في أماكن أخرى. وفي تلك المقاطعات التي تعيش حالة طوارئ، يجري رفع وتيرة الاستجابة من خلال زيادة وعي السكان والأطفال بمساعدة وسائط الإعلام المناسبة؛ وإنشاء نظام للإنذار المبكر من خلال العاملين المجتمعيين وممارسي الطب التقليدي ولجان التوعية؛ وقيام فريق من موظفي الصليب الأحمر الغيني بتأمين الجنازة في حضور أحد أفراد الأسرة بالإضافة إلى تدابير الدعم؛ وتحديد المخالطين بنسبة ١٠٠ في المائة ومراقبتهم لمدة تصل إلى ٢١ يوماً، مع تقديم حوافز لهم للبقاء في المنزل من خلال توفير كميات غذائية كافية لهم؛ وتوفير رعاية طبية على وجه السرعة للمخالطين الذين تظهر عليهم أعراض المرض مع نقلهم على نحو آمن إلى أحد المراكز الانتقالية أو أقرب مركز للعلاج.

المفاجئ، قد زادا من ضعف نظام الرعاية الصحية. كذلك، دفع الموظفون الطبيون الغينيون ثمنا باهظا، إذ أصيب ٨٨ من عمال الرعاية الصحية بالفيروس، ووافت المنيّة ٤٦ منهم أثناء القيام بوظائفهم.

لهذا السبب، نؤمن بأن مكافحة وباء فيروس إيبولا لن تكون فعالة على نحو مستدام إلا إذا تلقت البنية التحتية الصحية الراهنة في البلدان المتضررة، التي كانت تُظهر علامات الضعف أصلا، دعما كبيرا بالاقتران مع التصدي لفيروس إيبولا، بغية مواصلة علاج الأمراض التي لا ترتبط بفيروس إيبولا، ومواجهة أي حالة طارئة جديدة تتعلق بالرعاية الصحية. وبسبب الأزمة الحالية، هناك العديد من مراكز الرعاية الصحية التي لا تقوم اليوم حتى بعملها. وفي هذا الصدد، يكرر وفدي من جديد ضرورة اتباع نهج دون إقليمي. ونحن مقتنعون بأن نهج الاستجابة الانتقائي وغير المنسق لديه فرصة ضئيلة لإحراز النجاح بسبب طبيعة الحدود النفيذة، وتنقل السكان.

ولا بد أن نذكر أنه بالإضافة إلى هذه الصورة المقلقة بالفعل، وإلى الجانبين الطبي والإنساني، فإن وباء فيروس إيبولا لا يزال يخلف عواقب سلبية جدا على الاقتصاد، والتماسك الاجتماعي، والحالة السياسية والأمنية في البلد. فمعدل النمو الاقتصادي سيكون أقل بكثير مما كان عليه قبل تفشي فيروس إيبولا. والانخفاض المفاجئ في التجارة بعد إغلاق الحدود، والتراجع في الإنتاج الزراعي، وفقدان فرص العمل أمور تؤثر على دخل الأسر وسبل عيش السكان. أمّا أشد الفئات ضعفا - المرأة، والشباب، وكبار السن - فهي حاليا الأكثر تضررا. ولا يزال العجز في الميزانية يتصاعد بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات، والنفقات التي تزداد ازديادا هائلا وهي غير مدرجة في الميزانية. وقد جرى تعليق المشاريع الاستثمارية، بما في ذلك في قطاع التعدين، نظرا لتحفظ الشركاء. ويتضح حدوث التوترات الاجتماعية، التي تهدد النسيج الاجتماعي بالفعل، في

بنسبة ٩٥ في المائة؛ وحملات التوعية في الأحياء من خلال لجان التوعية و ٢٣ محطة إذاعية ريفية أعيد تأهيلها؛ وإنشاء ١٣ مركز تنسيق في المقاطعات، مما يمكن من تحقيق لا مركزية صنع القرارات على الصعيد المحلي؛ وإنشاء ٤٢ من الأفرقة العاملة مكلفة بضمان الدفن الكريم الآمن؛ ودعم الاحتياجات الغذائية للسكان المتضررين.

وصحيح أن الاستجابة قد بدأت تؤثر على تفشي المرض، ونحن نتعلم من التدابير غير الناجعة ونقوم بتحسين فعالية التدابير التي تحقق نتائج إيجابية. ونرحب بتباطؤ الجائحة في بعض الأماكن، غير أن حسم المعركة ما زال بعيد المنال. ويجب علينا ألا نغفل عن الخطر لأن الطريق لا يزال طويلاً والتحديات هائلة، ولا سيما فيما يتعلق بعدم كفاية الإدارة الآنية للمعلومات الواردة من الميدان؛ وضعف آلية رصد وتقييم التدخلات؛ واستمرار المقاومة للتدخل، وذلك أساساً بسبب مشاكل التواصل في بعض المناطق.

إضافة إلى ذلك هناك العدد الكبير من الشركاء، الأمر الذي يجعل تنسيق الأعمال صعبا. وفي هذا الصدد، من الحيوي الاستمرار في التعجيل بنشر بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا مع تركيز انتشار موظفيها في المناطق الأشد تضررا. وفي الواقع، فإن تنفيذ الجهود الرامية إلى الحد من العدوى بعلاج الحالات المؤكدة ومراقبة المخالطين لهم لا يكفي لتحقيق استقرار معدل الحالات الجديدة. ويتفاقم هذا بسبب الهوس الجماعي، على الصعيدين الوطني والدولي، والذي يشكل عقبة أمام النشاط الاقتصادي ويفرز مناخاً اجتماعياً لا يساعد على القضاء على الوباء.

إن أزمة فيروس إيبولا قد أخضعت نظامنا المتعلق بالرعاية الصحية لاختبار صعب للغاية، وأثرت على تصورات الناس عنه إلى درجة أنهم باتوا يهجرون مراكزنا الصحية. فالتمويل الضعيف لنظام الرعاية الصحية، إلى جانب تفشي فيروس إيبولا

السيدة كامارا (ليبيريا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على توفير فرصة المشاركة في جلسة ثانية يقدم فيها المجلس احاطات اعلامية عن أزمة فيروس إيبولا. كما أعرب عن تقديري لأعضاء المجلس إزاء إبقاء التركيز منصبًا على هذا المرض القاتل، وعلى الجهد العالمي لاحتوائه في البلدان الأكثر تضررا في منطقة غرب أفريقيا. وأشكر السيد نابارو والسيد بانبوري على إحاطتَيْهما الإعلاميتين والأفكار العميقة التي أصبحنا معتادين على تلقيها منهما. ونحن نشيد بهما لما يظهراه من مشاركة والتزام. وأشكر أيضا ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمشاطرة وجهة نظره معنا من غينيا. فليبريا تستفيد أيضا استفادة كبيرة من الدعم القِيم الذي يقدمه الصليب الأحمر، ولا سيما في مجال عمليات الدفن المأمون.

إن أول جلسة ومناقشة عقدهما المجلس بشأن مرض فيروس إيبولا، في ١٨ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7268)، كانتا نقطة تحول في الكفاح من أجل احتواء وباء إيبولا في غرب أفريقيا. ومبادرة المجلس قد عولمت بالفعل التصدي لهذا المرض، وأعطت زحما كبيرا للمجتمع الدولي كي يبدأ بزيادة الجهود التي يبذلها بقوة. وهي وفّرت دفعا مرحّبا به للجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لهذا المرض. وفي هذه القاعة أيضا، سمعنا الإعلان عن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، التي تجعل من وجودها وجودا إيجابيا على أرض الواقع. والجلسة الأولى للمجلس، التي انعقدت برئاسة الولايات المتحدة، تدين بالكثير للسفيرة باور ولما أظهرته من عزم. ونحن نقدر زيارتها إلى المنطقة، ونثني على ما أبدته من عاطفة والتزام. وبعد انقضاء شهرين، يمكننا أن نؤكد الآن أنه جرى إحراز نتائج إيجابية متواضعة، ولكن المعركة بعيدة من أن تُكسب، ولا بد من تكثيف الحرب ضد فيروس إيبولا.

لقد أكد السيد نابارو والسيد بانبوري في إحاطتَيْهما الإعلاميتين أن معدلات الإصابة والوفاة بسبب فيروس إيبولا

المناطق التي يتمتع فيها السكان عن التعاون مع الجهود الوطنية والدولية التي تُبذل من أجل التصدي لفيروس إيبولا. وثمة مجالات أخرى من الأضرار الجانبية الناجمة عن فيروس إيبولا تشمل، بين أمور أخرى، توفير الرعاية للأيتام والعائلات الثكلى المصابة بالوباء، والوصم ضد الناس الذين أصيبوا بفيروس إيبولا وأولئك الناجين منه، وحالة انعدام الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من فيروس إيبولا، وتراجع مؤشرات الرعاية الصحية المرتبطة بمجالات الأمراض التي لا علاقة لها بفيروس إيبولا، وإغلاق المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات.

إن التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من حيث الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية، معرض للخطر بسبب العواقب البعيدة الأثر لمرض فيروس إيبولا. لذلك، نعتقد أن جهود دعم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي يجب أن تُبذل الآن بالتزامن مع الجهود التي تُبذل لوقف انتشار هذا المرض في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، المدرجة جميعها أيضا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر رؤساء التشكيلات القطرية المعنية بغينيا وليبيريا وسيراليون على التزامهم بإجراء دراسة متعمقة عن أثر فيروس إيبولا على بناء السلام في بلداننا.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الجهات المانحة التي ساهمت بالفعل في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الإيبولا. ويود وفدي من أعضاء المجلس أن ينضموا إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في دعوة البلدان إلى مواصلة الاسهام في الصندوق الاستئماني، لأن الأموال التي جُمعت لا تزال أقل بكثير من الاحتياجات اللازمة لمكافحة وباء فيروس إيبولا غير المسبوق مكافحة فعالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لليبيريا.

وأود أن أشيد بالدور الحاسم الذي يضطلع به المجلس، الذي حشد الدعم للجهود الدولية المستمرة في الوقت الحالي في منطقتنا. ونعرب عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص وجميع الشركاء على الدعم القيم الذي قدموه، وناشدتهم الوفاء بالتزاماتهم ومواصلة الانخراط حتى تتمكن معا من إعلان الانتصار على فيروس إيبولا.

وقلنا باستمرار إن آثار هذا المرض على مجتمعاتنا وشعبنا متعددة الأبعاد. وإذا نمضي قدما في احتواء المرض، ينبغي أن نستكشف أي فرص قد تتاح لكي نعالج، وإن كان بشكل أولي، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تسبب التوتر وعدم الاستقرار وتهدد فوائد السلام التي تحققت بشق الأنفس. ويلزم أن نتمتع في التدابير التي تمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها الأساسية نحو شعبها بغية إعادة الثقة بين الحكومة والشعب. وفي ذلك الصدد، نشيد برؤساء التشكيلات الثلاثة المخصصة للبلدان معينة التابعة للجنة بناء السلام على الاهتمام الذي توليه لهذه المسائل. كما نرى أن وكالات الأمم المتحدة آخذة في الشروع في صياغة اقتراح إنشاء مشاريع حول بعض المسائل الاجتماعية التي تمثل فعلا نتائج مباشرة لفيروس إيبولا. وبشكل جماعي أو انفرادي، ذكرت حكومات البلدان الثلاثة الأشد تضررا أن تقديم المساعدة من خلال دعم الميزانية أمر هام. ويسرني أن أشيد بالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وأن أعرب عن تقديري لهما على المساهمات الكبيرة التي قدمها في هذا الصدد. كما نشكر الحكومات التي اتخذت بمبادرات مماثلة على الصعيد الثنائي.

ولا يزال دعم سبل كسب المعيشة أمرا هاما. ويعاني السكان من حالات مشقة في الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع الأسعار والإمدادات المحلية المحدودة. ولم يتمكن المزارعون من الحصاد، وثمة تقارير عن أن حالة الأمن الغذائي

تراجعت في ليبيريا تراجعا كبيرا. ومع ذلك، من الواضح أن فيروس إيبولا ليس تحت السيطرة حتى الآن. فالحكومة تواصل تحذير أبناء ليبيريا أن يتوخوا الحذر ويتجنبوا الشعور بالرضا. وقالت الرئيسة جونسون - سيرليف في بيان أصدرته مؤخرا: "لقد أحرزنا تقدما جيدا في احتواء الفيروس، بعزم من الشعب الليبيري والدعم المقدم من الشركاء في جميع أنحاء العالم. ونعتزم مواصلة إحراز التقدم من خلال توفير دعم أقوى لمراكز الرعاية المجتمعية، التي تساعد أعضاء المجتمع على تحمّل المسؤولية وتولّي الملكية في العمل مع الأفرقة الصحية لتتبع الذين خالطوا من هم في الحجر الصحي، وتقديم المساعدة إليهم وإلى أولئك الذين يواجهون الوصم بعد خروجهم منه خاليين من الفيروس. وخطوتنا التالية في هذه العملية التكاملية هي رفع مستوى مرافق الرعاية الصحية العادية في جميع أنحاء البلد من خلال التدريب، وتوفير المعدات واللوازم. وهذا سيقبل إلى أدنى حد من فرص عودة الفيروس مجددا ويؤدي إلى كفاءة العلاج المناسب لمن يعانون من أمراض أخرى. ومن البديهي أن الخطوة الأخيرة في العملية هي الحصول على دعم الشركاء لتعافي اقتصادنا بغية عكس تدني النمو في البنية التحتية المتأخرة وفي إيجاد الوظائف".

وتمثل لنا التطورات الأخيرة مصدرا للتشجيع البالغ. فقد جددت أملنا ورفعت مستوى الشعور بالتفاؤل في إطار حكومة ليبيريا وفيما بين شعب ليبيريا بأنه سيتم التغلب على المرض في نهاية المطاف. وبالرغم من استمرار الإصابات، نعتقد أنه من غير المحتمل أن تتحقق التوقعات ببلوغ عدد المصابين من جراء تفشي الفيروس مليون شخص بحلول كانون الثاني/يناير. وربما أمكن عكس أسوأ السيناريوهات في هذه المرحلة الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة كامارا بالنباية عن الأعضاء المنتهية ولايتهم على تلك الأفكار النيرة للغاية، وأنا متأكد من أننا جميعا سنواصل العمل بصورة وثيقة للغاية. أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): إن ما يمكن أن نخرج به اليوم، إن لم يكن هناك شيئا آخر، هو أننا لم نقرب من نهاية هذا التحدي الذي نواجهه بشكل جماعي. وما يمكن أن نخرج به اليوم أيضا هو أن المجتمع الدولي استيقظ تماما للتصدي للتهديد الذي نواجهه. كما أن من الواضح تماما أن أي استثمار في المعركة في مركز جائحة إيولا، غرب إفريقيا، يشكل استثمارا في صحتنا الجماعية وأمننا.

ونشعر بالامتنان لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ولكني على وجه الخصوص أود أن أخص بالذكر السيد بانبوري والسيد نابارو، اللذين ظلا متاحين للدول الثلاث الأشد تضررا، ويقدمان لنا المعلومات والإيضاحات والإحاطات الإعلامية متى ما سعينا لها. وندرك إدراكا تاما تراحم المطالب على وقتهم؛ ولا يمكن إيجاد موظفين للخدمة العامة أروع منهما في الأمم المتحدة.

ولا تزال سيراليون تعاني من ارتفاع معدل الإصابات المبلغ عنها. ولا يزال معدل الإصابة حرجا ومحبطا، ونحن نتطلع إلى فترة قائمة لعيد الميلاد. ونشعر بالامتنان على تشكيل وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيولا؛ ولكن نأمل أن تتحول البعثة قريبا إلى مؤسسة للاختصاص المستدام والامتياز في مكافحة فيروس إيولا.

لقد وثقت ودونت بصورة جيدة الآثار الناجمة على اقتصادنا واقتصاد أفريقيا وغرب أفريقيا. فقد تأثرت جميع معدلات الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد ومستويات التوظيف ونقل الغذاء والمحاصيل والدورات الزراعية. وتأثر

تزداد سوءا وأن المزارعين يلجأون إلى استهلاك بذور الأرز المخصصة للزراعة وللإنتاج المحلي للأرز. وقد تكلمت سفيرة الأرجنتين بالفعل عن هذا الأمر ببلاغة، وأنا أشكرها على ذلك. وبكل وضوح، أقول إننا بحاجة إلى تجنب وقوع أزمة للغذاء في العام الجديد.

وعلى الجبهة السياسية، وكما بينت في جلسة سابقة للمجلس، فإن الجهاز التشريعي لليبيريا وافق على تحديد ١٦ كانون الأول/ديسمبر موعدا لإجراء الانتخابات المعلقة لمجلس الشيوخ. ومراعاة لسرعة انتشار المرض من خلال مخالطة المرضى، أصدرت الحكومة، من خلال السلطات الممنوحة لوزير الصحة، قانونا يقيد خروج المظاهرات الجماعية خلال فترة الحملة الانتخابية. وإقرارا بالظروف الصعبة التي تعقد في ظلها الانتخابات، ناشدت رئيستنا جميع مواطني ليبريا الامتثال للقوانين، مذكرة إياهم باننا "لا يمكن أن نتمتع بالديمقراطية إلا إذا كنا أصحاء وأحياء".

وإدراكا منها لضرورة شفافية الانتخابات ومصداقيتها، طلبت الرئيسة سيرليف أيضا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إيفاد مراقبين لمراقبة انتخابات مجلس الشيوخ.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس على أنه، في هذا الوقت الحرج من تاريخ أمتنا، يجري بذل كل الجهود للمحافظة على الهدوء وكفالة التماسك الاجتماعي في البلد إذ نمضي قدما في مواجهة فيروس إيولا.

وأخيرا، وبما أنني قد لا أمثل أمام المجلس قبل عام ٢٠١٥، أود أن أعرب عن التقدير لجميع الأعضاء الذين سيخلون المجلس بنهاية هذا العام على دعمهم لليبيريا فيما يتعلق بالأزمة الناجمة عن فيروس إيولا وعملية حفظ السلام في ليبريا، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونتوقع مواصلة تعاوننا الاعتيادي خارج هذه القاعة باعتبارنا دولة عضوا في الأمم المتحدة.

أكثر الأشخاص إنتاجية في مجتمعنا، من هم في سن ٢٥ إلى ٥٥ عاماً. ومعظم سكاننا، وهن النساء، تأثرن بشكل غير متناسب من هذا المرض بسبب دورهن كمقدمات للرعاية وممرضات وأمّهات.

ولا نزال عاقدين العزم، واتخذ رئيس جمهورية سيراليون، السيد إرنست باي كوروما، القرار حينما تطلب الأمر اتخاذ القرار. وتحول مركزنا لعمليات مكافحة فيروس إيبولا إلى مركز وطني لمواجهة فيروس إيبولا، وكبير الموظفين التنفيذيين للمركز وزير دفاع سابق يحظى باحترام كبير من فخامة الرئيس.

ودعا إلى إحداث تغيير مستمر وملتزم في موقف سكاننا، لكون ذلك التغيير لممارساتنا التقليدية وحده سيكفل إبقاء معدلات دفن الموتى بطريقة مأمونة على مستوى مبشر، كما بينت السفارة باور.

ولا يوجد وقت للتهاون، ومع أن يمكننا أن نشعر بالتفاؤل الحذر بأن الأمور تمضي في الاتجاه الصحيح، فإننا نعلم أن المعركة ستكون طويلة وشاقة. وهناك حاجة إلى كميات كبيرة من كل شيء يمكن للمرء أن يتصوره. فمعدات الحماية الشخصية والدعم الفني البشري وخبراء اللوجستيات وعمليات إسقاط الغذاء والدعم المستدام لسبب كسب الرزق ودفع حوافز لأفرقة دفن الموتى، كل هذه الأمور مطلوبة بكميات كبيرة.

ونشيد بجهود أعضاء المجلس الذين قدموا إمدادات وعرضوا مواطنيهم للأذى في غرب أفريقيا.

ونحن ممتنون لأولئك الذين يدرسون تقديم مزيد من الدعم بعد إجراء تقييم للحالة. وندعو بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا إلى كفاءة النشر السريع للموظفين والكوادر في الدول المتضررة. وندعوها كذلك إلى ضمان

أن تتسم بصمتها البيروقراطية بالمرونة وسرعة التصرف، وأن تكفل للمواد الموجودة تحت تصرفها في هذا الوقت حسن الانتشار والاستخدام.

ونحن نقر أيضاً بالتضحية الكبرى التي قدمها أولئك الذين سقطوا. لقد فقدنا سبعة أطباء في المعركة، وفقدت مختلف المجتمعات المحلية والبلدات والمدن في المنطقة عدداً من العاملين ذوي القيمة في المجال الصحي. ونود أن نسجل وأن نحیی تضحية كل من الدكتور شيخ عمر خان والدكتور مودوبي كولي والدكتور أوليفيه باك والدكتور غودفري جورج والدكتور سار روجرز والدكتور مايكل موزيس كارغبو، بين أولئك الذين قضوا ومن بينهم الدكتور مارتن ساليا، الذي وافته المنية في الولايات المتحدة مؤخراً. كما نصلي من أجل الدكتور فيليكس بايز ساريا، من كوبا، الذي تبين من تشخيص حالته مؤخراً أنه أصيب بمرض فيروس إيبولا ويخضع للعلاج في جنيف حالياً. صلواتنا من أجل أسرته وكل من هو قيد الحجر الصحي أو العزل.

ونحن ممتنون للدور الريادي للمملكة المتحدة في سيراليون من حيث الدعم البشري والمادي، وكذلك لجميع الزيارات الرفيعة المستوى التي قدمت إلى سيراليون، بما في ذلك ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا وجمهورية كوريا والوفود رفيعة المستوى الأخرى التي ذهبت لكي تظهر بوجودها أن سيراليون لن تكون معزولة عن العالم.

لقد فكرنا طويلاً وملياً في لغز الإيبولا ومنشأها في غرب أفريقيا. هناك نظريات مختلفة، ولكن ليس بيننا - سواء الأطباء أو الأشخاص العاديين - من يعرف أين نشأت على وجه اليقين. للأسف، نحن لا نملك ترف الانغماس في مناقشات أو تدريبات فلسفية أو نظرية لانشغالنا جميعاً في المعركة في مرحلة الطوارئ من هذه الاستجابة.

قدمها صرح بناء السلام ورؤساء التشكيلات الخاصة بكل بلد وسفير البرازيل لمساعدتنا في التركيز على الأخطار الاقتصادية بعيدة المدى التي نواجهها. ونحن ممتنون أيضاً لمجموعة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير الثقل السياسي المناسب للمعركة. ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، إذ تضي قدماً، أن تواصل المشاركة بالكامل مع المؤسسات الأفريقية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، كالاتحاد الأوروبي، التي عبأت جهودها وستواصل المشاركة.

ونحن كبلد وكمنطقة في حيرة إزاء منشأ هذا المرض، ولكننا لم نهمز بعد، وليس في نيتنا الهزيمة، لأنه بمستوى دعم شركائنا وأصدقائنا وأعضاء هذا المجلس، لا شك لدينا في أن بإمكاننا دحر إيولا ونجاح. لا توجد كلمات يمكن أن تعبر بشكل صحيح ومناسب عن شعورنا بالرضا أو تقديرنا لمن ذهبوا إلى الخطوط الأمامية. ونحن ممتنون للناجين الذين ربما يمكن، من خلال دمائهم، أن يتوفر علاج. ونحن ممتنون لأولئك الذين يواصلون إجراء التجارب والتجارب السريرية في مالي، ومؤخراً في سيراليون وغيرها من البلدان، لبيثوا فينا الأمل في التوصل إلى حل من حيث تحسين أساليب الاختبار والعلاج المحتمل. ومن واقع ما نسمعه، فإن بعض الاختبارات والتجارب السريرية قد توتّي ثمارها بنهاية العام.

ونحن أيضاً قلقون بشأن الناجين. وإذ نتعاطف مع أسر الضحايا، ينبغي لنا أيضاً أن نحتفل بالناجين. ولكن سيكون المستقبل مظلماً حقاً لو أن الناجين تغلبوا على المرض ليواجهوا حياة التيتيم بلا مصدر رزق كبير أو كافٍ لإعالجتهم. يجب أن تكون استجابتنا التي نشارك فيها جميعاً متعددة الأوجه، ويجب أن نشارك في المعركة بالكامل.

لماذا كانت غرب أفريقيا هي بؤرة هذا العام أو العام الماضي؟ لا أحد يعرف، ولكن ما نعرفه أن الأمم المتحدة،

ولكن، كما أشار آخرون من الزملاء والدول الأعضاء، يجب أن تبقى عيوننا مفتوحة على المستقبل. ولذلك، نحن ممتنون للورقة المقدمة من السيد نابارو، التي تتعلق بالتعافي والإنعاش والمنعة للحالات في جميع البلدان، تطلعاً للأمام. وفي حين أننا فقدنا مواطنينا ضحايا لذلك المرض، ستكون المسألة أكبر لو خسرتنا اقتصاداتنا بسببه أيضاً. وكما قلت آنفاً، إننا نعاني من حيث تردي اقتصاداتنا وسبل عيشنا، ولكن إذا نظر المجتمع الدولي لا إلى المدين القصير والمتوسط فحسب، بل إلى المدى الطويل أيضاً، نعتقد أن تدخل المؤسسات المالية الدولية، وعملها معاً، من شأنه أن يضمن تعافي اقتصاداتنا واحتفاظها بمرونتها. ونحن ممتنون لكوبا، التي أظهرت من خلال دبلوماسيتها الطبية التي لا تخشى شيئاً أنها لا تزال ملتزمة بالمعركة. وكما قلت من قبل، فإن استثمارنا في هذه المعركة في غرب أفريقيا هو استثمار في مجال الصحة العامة الجماعية.

ونحن نعرف أن الوضع الصحي في بلادنا قبل ظهور الإيولا كان هشاً. وكانت نظم الصحة العامة ضعيفة. ومع ظهور فيروس إيولا، أخذت نظم الصحة العامة لدينا تترنح على حافة الانهيار. ونحن نتطلع إلى تدخلات الجهات الدولية لا لمساعدتنا على الانتصار على إيولا فحسب، ولكن أيضاً لإعادة بناء نظم الصحة العامة لدينا. ستكون مأساة حقيقية لو دحرنا الإيولا ليأتي بعد حين وباء آخر لغزو بلداننا.

كثيراً ما يقال إن فيروس إيولا لا يعرف أيديولوجية ولا يعترف بدين. وهو لا يحترم سنناً ولا عقيدة. لذلك، يجب أن تكون استجابتنا متعددة الأوجه وسريعة التصرف بشكل ملائم. ونحن ممتنون لأن أعضاء المجلس وكل من قدموا الدعم قد نحوا الأيديولوجية والانتماءات السياسية والارتباطات الدبلوماسية العادية التي تهمنا جانباً من أجل التركيز على ما يتعين عمله. نحن كدولة قومية ندرك أن من مسؤوليتنا الرئيسية رعاية صحة مواطنينا. ونحن ممتنون للريادة المبكرة التي

نعلم أنه لا فائدة لأحد من الأموال التي تودع في حساب مصرفي أو حاسب للمصروفات الثرية.

وهناك أوقات يمكن أن نشعر فيها باليأس، غير أن هذا ليس وقتاً مناسباً لذلك. وهناك أوقات قد نعتقد فيها أن المهمة التي نواجهها تفوق قدرتنا بكثير. لكن حين نفعل ذلك، يجب أن نفكر في أولئك الذين يجدون أنفسهم على الخطوط الأمامية يوماً تلو الآخر ويجب عليهم ارتداء معدات الحماية الشخصية طوال اليوم وتغييرها ثلاث مرات يومياً، ويخاطرون بالتضحية بأرواحهم في ذلك. ونحن الدبلوماسيون، في منأى عن الخط الأمامي ولسنا في خطر وشيك أيضاً. وعليه، فإنه لا مناص لنا جميعاً من أن نبذل قصارى جهدنا من أجل دعم أولئك الذين يقفون على الخط الأمامي، وأن نكفل توافق أفعالنا مع عملهم وعزائمهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلم أنني أتكلم بالنيابة عنا جميعاً حين أقول إننا نشاطر ممثل سيراليون عزمه. وأعلم أننا نتقدم إليه بالشكر على إعطائنا جميعاً هذه الصور الخاصة والقوية جداً لكي تصاحبنا عقب هذه المناقشة.

وأعطي الكلمة الآن لنائب الممثل الدائم لمالي.

السيد دو كوري (مالي) (تكلم بالفرنسية): بداية، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن خالص تحملي وفد بلدي على تولي بلدكم، أستراليا، رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب أيضاً بالمبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة لعقد هذه الجلسة التي تهدف إلى حشد جهودنا وآرائنا وخرائنا بهدف احتواء هذا المرض الخطير والقضاء عليه، خاصة وأن له أثراً سلبياً من جميع النواحي على اقتصادات البلدان المتضررة مباشرة، بما في ذلك مالي اليوم.

وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة للسيد ديفيد نابارو، والسيد أنطوني بانبوري، والسيد توماس موغي، على قيادتهم

بمهاراتها الاستثنائية ومواهبها الفريدة، يمكننا أن نتحدث فرقاً. ونحن، البلدان الثلاثة أو الأربعة الأكثر تضرراً، نظل مستعدين لتقديم الإحاطات والتوضيحات وأن يكون حضورنا ملموساً في كل قاعات الأمم المتحدة. ونحن ممتنون للجمعية العامة لتركيزها على الموضوع، وللمجلس الأمن وصرح حفظ السلام، وإن كنا نعرف أيضاً أن مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى قد انضمت إلى المعركة.

لقد قال الأمين العام ورؤسائنا إن هذا المرض الاستثنائي يتطلب تدابير استثنائية. ونحن ندعو الجميع داخل المنظمة وهذا المجلس إلى مساعدة الأمانة العامة على تجاوز العقبات البيروقراطية المعتادة والمعلومات المنعزلة من أجل تحقيق النتائج التي نريدها. وبالنسبة لسفراء الدول الأكثر تضرراً، هذه معركة شخصية، لأن لدينا أسر في مواجهة الضرر، وزملاء وأعضاء مجتمعاتنا يتصلون بنا لإعلامنا بالوضع على الأرض. المدن في بلداننا أصبحت أماكن يرنو الصمت على بعض مناطقها. ونعتقد أن الشعور بالأمل الذي نطلب من المجتمع الدولي أن يبثه فينا سيكون مستمراً وجماعياً ولن يخفت.

ونحن الدول الثلاث أو الأربع الأكثر تضرراً، نعاني أسوأ ما في الأمر، ولكن هذه معركة جماعية نعرف أن علينا أن نؤدي دورنا فيها، مهما كان هذا الدور محدوداً. فهناك بصيص من الأمل. إذ انخفضت معدلات الإصابة في غينيا وليبيريا. ونحن نرى الناجين الذين يبدو أنهم أصبحوا في مأمن. ونحن نشهد بدء بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مهامها. ونشهد أيضاً عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء المعني بالإيولا. وبصفتنا أعضاء استشاريين في تلك الهيئة، فإننا نكرّس جهودنا لضمان إنفاق تلك الأموال على المشاريع الأكثر قابلية للتنفيذ - وهي المشاريع التي من شأنها أن تفي بالأهداف الاستراتيجية للصندوق الاستئماني، ما دمنا

الموظفون الطبيون الذين تولوا رعايتها أولاً، رابعاً، الأشخاص المجاورون لمقر إقامة الطفلة في كايس،

وعليه، فقد قدمت الرعاية الطبية إلى جميع أولئك الأشخاص ووضعوا تحت المراقبة الصارمة. وعُثر أيضاً على مركبة النقل وتم تطهيرها. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أدخل مريض آخر من أحد البلدان المجاورة إلى عيادة خاصة في باماكو، وأثبتت نتائج الفحص الذي أجري على العاملين الصحيين اللذين تعاملوا مع المريض إصابتهما بفيروس الإيبولا. وللأسف، فقد توفي المريض وكلا العاملين في المجال الصحي بالمرض ذاته.

وما فتئت حكومة مالي تقدم - وفقاً لالتزاماتها المتعلقة بالشفافية - تقريراً يومياً على الصعيدين الوطني والدولي عبر وزارة الصحة والنظافة الصحية - بشأن القضاء على فيروس الإيبولا في مالي. وما تزال الحالة كما يلي حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر:

لقد بلغ مجموع عدد الأشخاص المصابين بالمرض والذين يخضعون للمراقبة، وفقاً لإحصاءات الخدمات الصحية ٣١٠ أشخاص. ومن بين الذين تعاملوا مع المصابين حددت حالتان مشتبه بهما، وهما تخضعان للفحص في الوقت الحالي. أما الأشخاص المرتبطين بالإصابات التي حدثت في كايس، فلم يعودوا خاضعين للمراقبة نظراً لأن الإصابة بالمرض تحدث عادة خلال ٢١ يوماً. ولم تعد الخدمات الصحية تواصل إحصاء أولئك المخالطين، نظراً لانخفاض عدد المخالطين مقارنة مع الحالات السابقة. وعليه، فحتى اليوم كانت هناك أربع حالات وفاة مرتبطة بذلك المريض القادم من البلد المجاور، وحالة وفاة واحدة في كايس - الطفلة الصغيرة البالغ عمرها عامان - أي ما مجموعه خمس وفيات.

وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية، فقد وضعت وزارة الصحة والنظافة الصحية خطة لحالات الطوارئ منذ عدة أشهر، وتم تقاسمها مع الشركاء التقنيين والماليين. وتشمل تلك

وإحاطاتهم الإعلامية القيّمة. وفي السياق نفسه، يود وفد بلدي أن يشكر الأمم المتحدة، عبر الأمين العام بان كي - مون، على جهود التعبئة الجبارة التي بذلتها، وعلى ما أبدته من تضامن على وجه السرعة مع البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا. ومن بين الخطوات الأخرى المتخذة في ذلك الاتجاه، إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، والزيارة التي قام بها السيد بانوري، رئيس تلك البعثة، إلى غينيا ومالي مؤخرًا. ويود وفد بلدي أن يعرب أيضاً عن امتنان شعب وحكومة مالي إلى شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الهيئات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، لعزمهم على مواصلة جهودهم في مكافحة هذا المرض.

ومن دواعي الأسف أن بلدي سجّل أول حالة مؤكدة للإصابة بفيروس مرض الإيبولا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة كايس في غرب البلد. وقد وصلت المريضة - وهي طفلة عمرها عامان - إلى باماكو من أحد البلدان الصديقة المجاورة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بعد جنازة والدها. وتوقفت الطفلة وجدّتها المرافقة لها أثناء السفر لمدة أربع ساعات مع إحدى الأسر في باماكو قبل التوجه إلى كايس. وبمجرد ظهور أعراض الحمى الأولى للمرض على الطفلة الصغيرة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدخلتها أسرتها إلى عيادة أولاً، ومن ثم إلى مستشفى كايس الإقليمي بوصفها حالة إصابة مشتبه بها.

وأجرت أفرقة الرعاية الصحية التي تم إرسالها من باماكو بهدف تعزيز الخدمات الإقليمية، الفحوصات اللازمة بالإضافة إلى تحليل العينات التي كانت إيجابية. وللأسف، فقد توفيت الطفلة الصغيرة بالرغم من تلقيها الرعاية على الفور. وفي مواجهة تلك الحالة، فقد اتخذت إجراءات عاجلة لمعرفة وتحديد ما يلي: أولاً، الأسرة المضيفة في باماكو، ثانياً، الأشخاص الذين كانوا برفقة الطفلة الصغيرة وجدّتها، ثالثاً،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر اعتذار وزير الخارجية بيشوب لزملائنا من البلدان المتضررة من المرض عن عدم تمكننا لأسباب تقنية من إجراء الاتصال عن طريق التداول بالفيديو من عواصم تلك البلدان كما كنا نأمل. وبنبغي للمجلس أن يكون قادرا على العمل بطريقة أفضل. وعليه سنتناقش الرئاسة مع موظفي الأمانة العامة المختصين الكيفية التي يمكن بها معالجة تلك المشكلة، كيلا تحد أوجه القصور التقنية من قدرتنا على العمل مرة أخرى.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

من الواضح أن هذه الجلسة كانت ضرورية جدا. أعتقد أنني سأقتبس فحسب من شكر السفيرة ماريون كامارا على أن المجلس "واصل تركيزه" على هذا التهديد. إن إسهامها الذاتي ضروري للسماح لنا بالقيام بذلك ومساعدتنا فيه، وكذلك إسهامات مقدمي الإحاطات الإعلامية.

وأود أن أشكر ديفيد نابارو على وجه الخصوص لتمكنه من البقاء معنا لفترة طويلة اليوم، بالنظر إلى الضغوط العديدة على العمل الذي يضطلع به. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيد أنطوني بانوري، وجميع أعضاء فريقه على البقاء معنا عبر التداول بالفيديو في هذه الساعة المتأخرة جدا في أكرا، لا سيما وأن أمامه أيام طويلة، شأن الكثيرين هناك. كما أتوجه مرة أخرى بالشكر لمقدم الإحاطة الإعلامية، توماس موشي، وجميع العاملين معه على الخطوط الأمامية.

وفي الختام، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على إعطاء المجلس هذا القدر من الوقت الإضافي. وأنا على ثقة من أن اللجنة الخامسة ستنظر في ذلك.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

الخطة العناصر التالية: تعيين شخص ذي خبرة فنية مؤكدة، منسقا لعمليات المركز المعني بمكافحة فيروس الإيبولا في حالات الطوارئ، وتعزيز الضوابط الصحية على الحدود البرية والمطارات عن طريق إنشاء وحدات الحجر الصحي، وفتح خطين ساخنين للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الجمهور، وتفعيل اللجان الدائمة المعنية بإدارة الأمراض على جميع المستويات، وإنشاء لجنة لتنسيق أنشطة الوقاية من الإيبولا ورعاية المرضى، وإنشاء فريق معني بالاستجابة السريعة. وبالإضافة إلى ذلك، كثفنا جهود المراقبة الوبائية في جميع أنحاء البلد، وخاصة في المناطق الحدودية مع غينيا والسنغال وكوت ديفوار وموريتانيا. وأنشأنا أيضا فريقا معنيا بالاستجابة السريعة، ووضعنا برامج للإعلام وزيادة الوعي ترمي إلى حث السكان على تجنب السفر إلى مناطق تفشي الوباء متى كان ذلك غير ضروري، بالإضافة إلى مراعاة تدابير الصحة والسلامة. وعلى الصعيد نفسه، أنشئ مركز للعزل في كوريمالي، على الحدود مع غينيا، ومن المقرر دعمه بواسطة الخدمات الصحية التابعة للقوات المسلحة وقوات الأمن.

وبوسعنا أن نرى، أن حكومة مالي، ملتزمة التزاما ثابتا - على الرغم من محدودية مواردها - بالتعاون مع جميع قطاعات المجتمع بهدف احتواء المرض والقضاء عليه في منطقتنا، وهو أمر لا بد من التسليم بأنه يواجه تحديات عديدة متنوعة لا حصر لها. وندعو المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد على مستوى أكبر وبطريقة أكثر تنسيقا لدعم جهود البلدان المجاورة المتضررة، للأغراض الوقائية.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا باسم حكومة مالي، التزامنا بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المتضررة الأخرى، فضلا عن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بغية تخليص كوكبنا من شبح هذا المرض المميت الذي يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.